

الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)



المشروع السادس السابع

مشاورة غير رسمية

23 سبتمبر/أيلول 11 أكتوبر/تشرين الأول 2016

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

موجز تنفيذي

يعمل برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) وشركاؤه كل يوم على تحقيق الرؤية المتمثلة في القضاء على الجوع في العالم. وبالمواءمة الكاملة مع أهداف التنمية المستدامة، سيتطلب تحقيق هذه الرؤية بحلول عام 2030، لا من البرنامج وحده بل من العالم أجمع، التمكين من الحصول على الأغذية المغذية وتوفيرها طوال العام؛ والقضاء على التقرم، وزيادة الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية؛ وإنهاء ومنع هدر الأغذية؛ وزيادة الإنتاجية الزراعية.

ووفقاً للمادة الثانية من النظام الأساسي للبرنامج، فإن أهدافه هي: تقديم المعونة الغذائية لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ وتلبية الاحتياجات الغذائية للاجئين وضحايا حالات الطوارئ الأخرى وعمليات الإغاثة الممتدة؛ والنهوض بالأمن الغذائي العالمي وفقاً لتوصيات منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة.

وتستند الخطة الاستراتيجية (2017-2021) إلى الأنشطة التي وافق عليها المجلس التنفيذي في الخطط الاستراتيجية والسياسات السابقة، وهي تعرض هذه الأنشطة في سياق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وتسعى الخطة إلى الاستفادة من نقاط القوة لدى البرنامج لتحقيق أقصى مساهمة ممكنة للمنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بروح من الانفتاح والتعاون على النحو الذي تتطلبه قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، والجمعية العامة، والأمين العام. والهدف النهائي لهذه الخطة الاستراتيجية هو دعم البلدان في القضاء على الجوع.

وتنقل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الالتزام العالمي بالقضاء على الفقر والجوع وعدم المساواة. وتتطوي أهداف التنمية المستدامة على جهود أنشطة إنسانية وإنمائية، وتضعها في سياق الأوسع للتقدم البشري والتنمية المستدامة بجانب الهدف الطموح لتحقيق السلام والرخاء للجميع. وتقوم وتحقق الخطة الاستراتيجية المواءمة بين عمل البرنامج وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتغطي الفترة 2017-2021.

ويعد البرنامج أكبر منظمة إنسانية تتصدى لتحديات الجوع والتغذية العالميين. وفي حين أن ولاية البرنامج تبين بوضوح المسؤوليات الإنسانية والإنمائية، تدعو ميزته النسبية وخبرته الطويلة إلى إيلاء الأولوية لحالات الطوارئ، وإنقاذ الأرواح والعمل الرامي إلى تمكين التنمية الذي يستهدف يعود بفائدة على أفقر الناس وأكثرهم تهميشاً. وتتطلب أهداف التنمية المستدامة الانتقال إلى ما هو أبعد من إنقاذ الأرواح إلى تغيير أنماط الحياة، مع التركيز أولاً على أشد الناس احتياجاً، وليس في أقل البلدان نمواً فحسب بل على نحو يشمل الجميع في كافة أرجاء العالم.

وتوفر هذه الخطة الاستراتيجية للإطار المفاهيمي لهيكل تخطيطي وتشغيلي جديد من شأنه أن يعزز عمل إطاراً تخطيطياً وتشغيلياً جديداً يعزز، من خلال إرساء شراكات فعالة، مساهمات البرنامج في حالات الطوارئ، وإنقاذ الأرواح، والشؤون اللوجستية ويحسن مساهمته في إنهاء فضلاً عن تلك التي يمكن أن يقوم بها من أجل القضاء على الجوع وسوء التغذية المزمن من خلال إرساء شراكات فعالة وتعزز. ولا توسع الخطة ولاية البرنامج. فهي تعزز نقاط القوة والقدرات وقوته وقدراته الأساسية للبرنامج في الاستجابة الإنسانية والإنعاش، وتحدد فرص تطبيق نقاط القوة والقدرات هذه في العمل المتواصل من الإغاثة في حالات الطوارئ إلى التنمية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسينفذ البرنامج هذه الخطة الاستراتيجية بما يتسق مع نتائج وتعهدات النتائج والتعهدات والالتزامات التي اتخذها في القمة العالمية للعمل الإنساني بتجاوز الفجوة القائمة بين العمل الإنساني والعمل الإنمائي. ويدعم البرنامج نهجاً مشتركاً محوره الناس ومدفوعاً بالاحتياجات توجهه المبادئ الإنسانية. ويلتزم البرنامج بالمشاركة في تقييمات الاحتياجات الإنسانية والإنمائية، وتحليل البيانات المجمع، وعمليات التخطيط والبرمجة لتحقيق نتائج أفضل للناس، وتجاوز تلبية الاحتياجات وصولاً إلى القضاء على الاحتياجات. وعند القيام بذلك، سيعطي البرنامج اهتماماً خاصاً لتعزيز قدرات المستجيبين المحليين للأزمات.

وتوجه هذه الخطة الاستراتيجية، المدعومة بأطر منقحة للنتائج المالية والمؤسسية، عملية إعداد الخطط الاستراتيجية القطرية وتنفيذها. وستيسر هذه الخطط القطرية تنفيذ الحوافز التي تركز على النتائج الخاصة بالأنشطة محددة السياق التي تتناول الاحتياجات الإنسانية

وتوفر الإطار اللازم لتحقيق وتمكّن من تحقيق التنمية الأطول أجلاً. كما ستعظم الخطط الاستراتيجية القطرية مساهمة البرنامج على الصعيد القطري في إنهاء الجوع وسوء التغذية.

ولأنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح وسبل العيش – سواء بصورة مباشرة أو من خلال تعزيز قدرات الاستجابة القطرية – أهمية قصوى وستظل تشكل جزءاً كبيراً من عمليات البرنامج. ويتسم هذا العمل بالأهمية البالغة في دعم جهود البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن إنهاء الجوع لا يزال تحدياً عالمياً ضخماً. ولا بدّ من تحقيق القضاء على الجوع في سياق الاحتياجات الإنسانية المتزايدة التعقيد والطول. وتؤدي النزاعات وتغير المناخ وزيادة اللامساواة إلى تفاقم هذه التحديات، وتعطيل النظم الغذائية، والاقتصادات والمجتمعات، فضلاً عن زيادة هشاشة الناس تجاه الكوارث. وتشير الاتجاهات الحالية إلى استمرار التعطيل على الأجل المتوسط.

وتوضح خطة عام 2030 وللصقفة الكبرى للقيمة العالمية للعمل الإنساني أن التنمية المستدامة تعتمد على إرساء شركات فعالة في جميع الأبعاد وبالمهارات والخبرات المكتسبة من توصيل المساعدة الغذائية في السياقات الصعبة، يتبنى. ويتبنى البرنامج هذه الحاجة الضرورية للشركاء سعيًا إلى موازنة ودمج قدراته وبرامجه بشأن المساعدة الغذائية مع التدخلات والاستثمارات الحكومية، وتلك المتعلقة بالوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والجهات الفاعلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي يمكن جميعها أن تحدث التغييرات النظامية المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة. وسيعمل البرنامج مع هؤلاء الشركاء لدمج نقاط القوة والموارد التكميلية وتعزيزها. وسيتمثل الهدف في وضع ترتيبات شفافة، ومنصفة ومفيدة لجميع الأطراف وآليات لتقاسم المخاطر، والمسؤوليات والمساءلة. وعن طريق الموازنة مع النهج القائمة، ستدعم هذه الشراكات احتياجات الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وظل الالتزام بالشراكات والإجراءات الجماعية عنصران محوريان عنصرين محوريين لعمليات البرنامج منذ زمن طويل ويأتي في قلب النداء العالمي للعمل الذي أطلقته خطة عام 2030. وتعمل الخطة الاستراتيجية (2017-2021) على تأكيد هذا الالتزام وتعميقه.

وبالإضافة إلى هذه الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية، فإن وتعتبر أنشطة الابتكار في البرامج والعمليات، والتواصل الفعال، والدعوة في أوساط أصحاب المصلحة، واستمرار تنمية مهارات الموظفين، فضلاً عن توعية الموظفين بالبرامج، باتت متطلبات بالغة الأهمية في إنجاح تنفيذ الخطة.

ويلتزم البرنامج بأعلى معايير النزاهة، وسوف تسترشد أعماله في جميع الأوقات بمبادئ الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال.

وبالنظر إلى الإطار الزمني الطموح لخطة عام 2030، يقدم البرنامج خطته الاستراتيجية الجديدة قبل الموعد بعام. وسيجري استعراض هذه الخطة الاستراتيجية (2017-2021) في عام 2021 قبل الموعد بعام. ويمكن تمديد هاتين الخطة أو تعديلها، وسيتم استعراضها في عام 2021 وإجراء استعراضات لاحقة كل أربع سنوات بعد ذلك لمواصلة دورة التخطيط الاستراتيجي للبرنامج لتحقيق الموازنة مع قرارات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

واسترشدت الخطة الاستراتيجية (2017-2021) باتفاقات بالاتفاقات التي أبرمت في المؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة، ولأخذت. وتأخذ الخطة بعين الاعتبار قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والأطر العالمية والإقليمية التكميلية التي تهدف إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية. وتستند الخطة الاستراتيجية (2017-2021) أيضاً إلى الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية (2014-2017)، والتقييمات والاستعراضات الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، وقد استفادت الخطة الاستراتيجية (2017-2021) من المشاورات المكثفة داخل البرنامج ومع الشركاء.

وتتيح الخطة الاستراتيجية (2017-2021) للبرنامج أن يتطور مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية⁽¹⁾ وتلبي هذه الكيانات احتياجات محددة ومتفاوتة، تنعكس في تخصصاتها ومجالات تأثيرها. وتتطلب خطة عام 2030 أن تتبع منظومة الأمم

(1) A/71/292/Rev.1، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

المتحدة الإنمائية نُهجاً متكاملة وتستحدث أوجه تآزر بين القطاعات لتحقيق نتائج مترابطة على جميع المستويات، بدعم من بنيان مواتٍ للتمويل والحوكمة. وأقرت المنظومة بهذه اللحظة باعتبارها نافذة من الفرص وتتخذ تدابير عملية، فردياً وجماعياً، للعمل بطريقة مختلفة. وتسلم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأن تركيزها الأساسي ينبغي أن ينصب على تحقيق نتائج مترابطة وتحويلية على المستوى القطري وتعزيز الملكية الوطنية. وقد جددت المنظومة التزامها بالعمل عبر مختلف الولايات والقطاعات والحدود المؤسسية في إطار ميثاق الأمم المتحدة، باستخدام نُهج أكثر تكاملاً وارتباطاً.

وهناك ترابط بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وسيعطي البرنامج الأولوية لهدف التنمية المستدامة 2 بشأن القضاء على الجوع؛ والهدف 17 بشأن إقامة شراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويتم توضيح كل غاية استراتيجية بأهداف استراتيجية. وبما يعكس ولاية البرنامج للإنسانية والإنمائية وقدراته، كما هو موضح في برنامج عمله والطلب القوي على خدماته التقنية والتشغيلية والمشاركة، يوجه البرنامج تقييمات أدائه صوب تحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية من خلال النتائج الاستراتيجية التي تتوافق مع هدفي التنمية المستدامة 2 و 17. ويضمن التركيز على هذه النتائج الاستراتيجية أن تتماشى عمليات إبلاغ البرنامج مع قياسات البلدان التقدم المُحرز نحو تحقيق خطة عام 2030 والإبلاغ عنها.

والغايات الاستراتيجية، والأهداف الاستراتيجية والنتائج الاستراتيجية هي:

الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان للقضاء على الجوع (هدف التنمية المستدامة 2)

الهدف الاستراتيجي 1: القضاء على الجوع [عن طريق حماية إمكانية الحصول على الأغذية]

◀ النتيجة الاستراتيجية 1: تمتع كل فرد بالقدرة على الحصول على الغذاء (غاية التنمية المستدامة 1-2)

الهدف الاستراتيجي 2: تحسين التغذية

◀ النتيجة الاستراتيجية 2: ألا يعاني أحد من سوء التغذية (غاية التنمية المستدامة 2-2)

الهدف الاستراتيجي 3: تحقيق الأمن الغذائي

◀ النتيجة الاستراتيجية 3: تحسين الأمن الغذائي والتغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة (غاية التنمية المستدامة 2-3)

◀ النتيجة الاستراتيجية 4: أن تكون النظم الغذائية مستدامة (غاية التنمية المستدامة 2-4)

الغاية الاستراتيجية 2: إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (هدف التنمية المستدامة 17)

الهدف الاستراتيجي 4: دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

◀ النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة

(9-17)

◀ النتيجة الاستراتيجية 6: اتساق سياسات دعم التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 14-17)

الهدف الاستراتيجي 5: إرساء الشراكات لتحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة

◀ النتيجة الاستراتيجية 7: إمكانية حصول البلدان النامية على طائفة من الموارد المالية للاستثمار الإنمائي (غاية التنمية

المستدامة 17-3)

◀ النتيجة الاستراتيجية 8: اقتسام المعارف والخبرات والتكنولوجيا يعزّز الدعم المقدم من الشراكة العالمية لجهود البلدان

الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 16-17)

وسيتم تكييف تنفيذ الخطة الاستراتيجية (2021-017) استجابة للسياقات والقدرات والشراكات المحلية في كل بلد من البلدان التي يعمل فيها البرنامج. وستحدد الخطط الاستراتيجية القطرية النتائج الاستراتيجية المعروضة بوصفها "حصائل استراتيجية"، والتي سيسهم فيها البرنامج. وستعكس هذه الحصائل الاستراتيجية ظروف وديناميات البلد المعني، بما يتماشى مع الأولويات والغايات واللوائح الوطنية

وبما يتسق مع القيم الأساسية للبرنامج والأمم المتحدة. وترتبط الحصائل الاستراتيجية لكل بلد مباشرة بتحقيق غايات التنمية المستدامة الوطنية، وبالتالي بالنتائج الاستراتيجية للبرنامج. كما يمكن أن يسهم التركيز الأساسي للبرنامج على إنهاء الجوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحصائل الخاصة بالبلدان والشركاء المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة بخلاف الهدفين 2 و17.

ولن تنطبق جميع الحصائل الاستراتيجية والنتائج الاستراتيجية في جميع البلدان. وستعكس أنشطة البرنامج السياق والاحتياجات في بلد معين أو منطقة معينة، والقيمة المضافة التي سيحققها البرنامج في وقت ومكان محددين، وحضور الجهات الفاعلة الأخرى وقدراتها. وعلى سبيل المثال، سيعمل البرنامج مع الاتحاد الأفريقي ومجموعاته الاقتصادية الإقليمية للتغلب على تحديات محددة من أجل القضاء على الجوع. وسيعمل البرنامج مع الشركاء على تنفيذ البرامج التي تعزز قدرات الناس، والمجتمعات المحلية والبلدان في مجالات إدارة المخاطر الكامنة، وإنقاذ الأرواح، وسبل العيش وفي نهاية المطاف إنهاء الجوع. وسيختار البرنامج الأداة المناسبة أو مزيجاً من الأدوات استناداً إلى تحليل دقيق للاحتياجات والسياقات، وتفضيلات الناس، والغايات التشغيلية، والكفاءة، والأثر البيئي والأدلة على الأثر المحتمل.

ولا توضح الخطة الاستراتيجية (2017-2021) توقعات تدبير موارد البرنامج، وتمويله وأوجه النقص في موارده. وستعمل الخطط الاستراتيجية القطرية كأداة لتعبئة الموارد وإدارة الأموال، بما في ذلك التزام البرنامج بالمبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بتخصيص المساهمات المتعددة الأطراف من أجل المساعدة الإنمائية⁽²⁾. وعلى مدى فترة الخطة الاستراتيجية، يتوقع البرنامج أن تعكس تدفقات الموارد الاتجاهات السابقة، بما في ذلك من أجل المجالات المترابطة للعمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام، وسيحدد أولويات عمله ويمتثل لقرارات تخصيص الموارد التي يتخذها المجلس والتي تقر بهذه الأنماط، بما في ذلك الموارد المتعددة الأطراف.

(2) المبادئ التوجيهية والإجراءات الخاصة بلجنة التخصيص الاستراتيجي للموارد (الجزء الثالث) – تخصيص المساهمات المتعددة الأطراف (من أجل المساعدة الإنمائية).

مشروع القرار*

يوافق إن المجلس، إذ يعيد تأكيد التزامه بولاية البرنامج، يوافق على وثيقة "الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)"، ويؤكد من جديد دعمه لالتزام البرنامج وعمله، الذي سيؤدي إلى مواصلة العمل على مستويات عمليات البرنامج مع أهداف التنمية المستدامة. ويحيط ويشير المجلس علماً إلى توقعه بأن تبقى الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالأمن الغذائي وتوفير المساعدة الإنسانية المباشرة التي تساعد على إنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش ستظل جزءاً رئيسياً من عمليات البرنامج تركيزاً الأولي للبرنامج، وتظل تشكل الجزء الأكبر من عملياته.

أولاً- عرض عام

- 1- اجتمع زعماء العالم في سبتمبر/أيلول 2015 لإرساء إطار شامل للعمل العالمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل. وترسم الوثيقة المعنونة "تحويل عالمانا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" إطار عمل عالمياً محوره الناس لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والجوع، وانعدام المساواة. وتشتمل خطة عام 2030 على تحدي القضاء على الجوع الذي أعلنه الأمين العام، كما تعكسه في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة". وتضع خطة عام 2030 الجهود الإنسانية ضمن سياق أوسع للتقدم والتنمية البشرية، مع التزام قوي بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب.
- 2- وتندمج خطة عام 2030 بنطاقها الطموح، وتعقيد التحديات التي تسعى إلى التغلب عليها، وإطارها الزمني الممتد لخمس عشرة عاماً لتحقيق نتائج مستدامة تكفل تحويل العالم. وتدعو الحاجة إلى العمل الآن: إذ تتطلب الأهداف تدابير معجلة للقضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030. ويتسم انخراط أصحاب المصلحة المتعددين بأهمية حاسمة.
- 3- واستجابة إلى النداء العالمي للعمل الذي أطلقته خطة عام 2030،⁽³⁾ تقدم أمانة البرنامج الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2017-2021 على أساس استثنائي قبل عام واحد من مواعدها، ولمدة خمس سنوات، مما يمكن من العودة إلى الخطة الاستراتيجية ذات الأربع سنوات على النحو المتوخى في المادة السادسة – 1 من اللائحة العامة في عام 2018.⁽⁴⁾ وسيعمل ذلك على تعديل ومواءمة الاتجاه الاستراتيجي للبرنامج واصطفاه وتحديد مسار إسهامه في الجهود القطرية الرامية إلى القضاء على الجوع وتحقيق التنمية المستدامة. ويتواءم إطار النتائج الخاص بالخطة الاستراتيجية (2017-2021) تماماً مع خطة 2030 ومن المقرر أن يظل مستقراً طوال تنفيذه. وفي هذا السياق، مع الإقرار بأنه يتعين على البرنامج التخطيط وإنجاز العمل الإنساني اللازم للمساعدة في إنقاذ الأرواح، فإن رؤية هذه الخطة الاستراتيجية (2017-2021) تتمثل في ضمان أن تكون البلدان على الطريق لتحقيق خطة التنمية لعام 2030، وخاصة الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الجوع. وعملاً بالممارسة المستقرة، ستخضع الخطة الاستراتيجية (2017-2021) لاستعراض في منتصف المدة. وسوف تولد الدروس المستفادة مزيداً من التوجيهات بشأن الطريقة التي يمكن بها أن يؤدي العمل الجماعي والمتسق إلى زيادة التقدم المحرز. ولضمان أن تعكس الخطة الاستراتيجية (2017-2021) جميع الحصائل ذات الصلة التي سيتمخض عنها الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وأن تكون متوائمة تماماً مع جهود مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، سيواصل البرنامج المشاركة الكاملة في عملية ذلك الاستعراض الشامل خلال عام 2017، وسيقوم، عند اللزوم، بتعديل الخطة الاستراتيجية (2017-2021) إما في دورته العادية الثانية لعام 2017 ملكي يضمن أو دورته العادية الأولى لعام 2018 من أجل ضمان مواءمتها التامة مع ما تجريه المجموعة الإنمائية من تخطيط وما تتخذه من تدابير.
- 4- وبنبغي لهذه الخطة الاستراتيجية (2017-2021) أن توجه البرنامج خلال الخمس سنوات الأولى من فترة تنفيذ خطة 2030. وستعمل الخطة على إيصال دعم البرنامج إلى جهود البلدان الساعية إلى إنهاء الجوع في صفوف الشرائح السكانية الأشد فقراً وحرماناً من الأمن الغذائي، وتُرشد مشاركة البرنامج في شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة، والتي سيتم دعمها من خلال تعزيز جهود الدعوة. والبرنامج ملتزم بالوصول إلى من هم أشد احتياجاً، مع ضمان عدم السماح بتخلف أحد عن الركب. وستظل الاستجابة لحالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح وسبل كسب العيش تمثل الجزء الرئيسي من عمليات البرنامج في حين أنه سيركز على جوانب التنمية في الحالات التي تكون فيها التدخلات القائمة على الأغذية هي الأنسب. ويلتزم البرنامج بأعلى معايير النزاهة، وسوف تسترشد أعمال البرنامج بأعماله في جميع الأوقات بمبادئ الإنسانية، وعدم

(3) انظر وثيقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة E/2015/L.16 (15 يونيو/حزيران 2015)، الفقرة 73.

(4) يحق للمجلس التنفيذي بموجب السلطات التي تمنحها المادة السادسة – 2(ب)(6) من النظام الأساسي، أن يأذن بالخروج مؤقتاً عن المادة السادسة – 1 من اللائحة العامة.

التحيز، والحياد، والاستقلال. وسيعمل البرنامج في إطار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة⁽⁵⁾ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي⁽⁶⁾ بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وستقابل المبادئ الإنسانية المبادئ الخمسة لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة⁽⁷⁾ وهي: الملكية، والمواطنة، والتنسيق، والإدارة القائمة على النتائج، والمساءلة المتبادلة. وستكون الشراكات الاستراتيجية، وأنشطة التواصل والدعوة، وزيادة وعي الموظفين وقدراتهم ضرورية لتحقيق الخطة الاستراتيجية (2017-2021). وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لتحقيق رؤية وغايات الخطة الاستراتيجية في عالم متغير باستمرار، سيكون من الضروري أن يستفيد البرنامج من الجهود المبذولة للابتكار وتعزيزها، بما في ذلك من خلال أداة تعجيل الابتكار في البرنامج⁽⁸⁾.

5- وتسمح ولاية البرنامج الإنسانية والإنمائية بتطبيق أدوات ومنظورات إنمائية في استجاباته الإنسانية، مما يزود المجتمعات المحلية بإنعاش مبكر وتدخلات ممكنة للتنمية تساعد في بناء القدرة على الصمود وتساهم في توفير فرص إنتاجية على المدى الطويل. وكنيجة لهذه الولاية، فإن خبرة البرنامج في السياقات الإنسانية والإنمائية على حد سواء أتاحت له بناء نقاط قوة وقدرات فريدة لدعم الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك في سياقات الأزمات الممتدة. وتماشياً مع خطة عام 2030 وفي ضوء تركيز البرنامج على عمله الرئيسي في إنقاذ الأرواح، عليه القيام بذلك بطرق تساهم في تحقيق نتائج توفر فرص إنتاجية على المدى الطويل، والعمل بشكل تعاوني عبر الحدود المؤسسية في المجالات المترابطة للعمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام، بما يتماشى مع السياسة⁽⁹⁾ المتعلقة بدور البرنامج في بناء السلام في البيئات الانتقالية، إلى جانب ضمان التزامه بأسبقية المبادئ الإنسانية. ويتمثل أحد أهداف القمة العالمية للعمل الإنساني في تقليص الاحتياجات الإنسانية على المدى الطويل بصورة تساهم في تحقيق حصائل أهداف التنمية المستدامة. وتعتبر الوقاية والتخفيف والاستعداد لاتخاذ إجراءات مبكرة أموراً بالغة الأهمية. وتقدم الخطة الاستراتيجية (2017-2021) إطاراً للبرنامج ليقدم مساهمات كبيرة في هذه المجالات في السياقات المختلفة.

ثانياً- السياق العالمي

خطة عام 2030

6- تضطلع الدول الأعضاء بقيادة الاندفاع العالمية لتحقيق خطة عام 2030. وحددت هذه الدول أهدافاً، وصل عددها إلى 17 هدفاً، وغايات متكاملة وغير قابلة للتجزئة ذات طابع عالمي وتطبيق شامل. وتترك الدول الأعضاء ترابط الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية للتنمية المستدامة ضمن كل بلد وعبر جميع البلدان. وستتولى كل حكومة رسم غاياتها الوطنية الخاصة، مسترشدة بطموحات المستوى العالمي ومراعية في الوقت ذاته للظروف الوطنية. وتدعو خطة عام 2030 إلى العمل الجماعي لمساندة الجهود القطرية⁽¹⁰⁾ ويستمد هدف التنمية المستدامة 17، المتمثل في "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، الدعم من خطة عمل أديس أبابا ويكملها ويقر بأن الأمر يتطلب ابتداء وسائل جديدة للعمل معاً والنهوض بالنهج القائمة على الشراكات من أجل مساندة البلدان في تحقيق التنمية المستدامة في كل أبعادها.

⁽⁵⁾ A/RES/47/168.

⁽⁶⁾ E/RES/2016/9.

⁽⁷⁾ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة (2005) وجدول أعمال أكرا (2008).

⁽⁸⁾ دُشنت أداة تعجيل الابتكار في ميونخ، ألمانيا، في أغسطس/آب 2015 لتعزيز ثقافة الابتكار في البرنامج، وتيسير التعاون مع الخبراء من مختلف القطاعات والمؤسسات. وتعمل على ربط عمليات البرنامج بأحدث التكنولوجيات، وبالتالي مساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية.

⁽⁹⁾ WFP/EB.2/2013/4-A/Rev.1.

⁽¹⁰⁾ تنص الفقرة 61 من خطة 2030 على ما يلي: "تشكّل الغايات المتعلقة بوسائل التنفيذ المبنية ضمن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة وضمن الهدف 17، على النحو المذكور أعلاه، عنصراً أساسياً لإنجاز خطتنا، بل وتتساوى من حيث أهميتها مع الأهداف والغايات الأخرى. وسنمنحها الأولوية على قدم المساواة في جهود التنفيذ التي سنبدلها وضمن إطار المؤشرات العالمية لرصد الأشواط المقطوعة".

7- ومما يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبرنامج أن خطة عام 2030 تقر بأن بعض البلدان والناس أشد ضعفاً من غيرهم، وأنهم يواجهون تحديات أعظم في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، وأنهم بحاجة إلى عناية خاصة كي لا يتخلف أحد عن الركب.⁽¹¹⁾ وبدلاً من تحديد هدف من أهداف التنمية المستدامة يتعلق تحديداً بالعمل الإنساني، اختار رؤساء الدول والحكومات وضع المخاطر والهشاشة في صلب خطة عام 2030. ويجب النظر إلى إدارة المخاطر المتعلقة بالأزمات والحد من الهشاشة كضروريات إنسانية لإنقاذ الأرواح بفعالية أكبر وضرورة إنمائية في ضمان التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.⁽¹²⁾ ويعني "عدم السماح بتخلف أحد عن الركب" في الكفاح ضد الجوع الوصول إلى الجميع – نساءً ورجالاً وبناتٍ وأولاداً – مع العناية بشكل خاص بالناس الذي يعيشون في فقر مدقع، والذين يواجهون التمييز، واللاجئين، والمشردين داخلياً، والأشخاص المصابين بإعاقة، والعاجزين، وكبار السن وضحايا الأزمات الإنسانية المعقدة والممتدة، والعنف البالغ، والكوارث المتعلقة بالمناخ والكوارث الأخرى. وضماناً للوصول إلى من أهم أشد احتياجاً فإن من الضروري بذل جهود دؤوبة، مما يعني أن يقوم البرنامج بإرساء شراكات مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة على امتداد أوساط التنمية، والشؤون الإنسانية – وحسب الاقتضاء – السلام والأمن.

الاتجاهات العالمية والمؤتمرات والاتفاقات الدولية

8- يعاني نحو 800 مليون إنسان حول العالم من نقص التغذية. كما يعاني 159 مليون طفل تحت سن الخامسة من التقزم، و50 مليون طفل من الهزال.⁽¹³⁾ ويشكل الأطفال أكثر من نصف اللاجئين في العالم؛ وتزيد معدلات الهزال والتقزم بين الأطفال أثناء الكوارث وفي السنوات التالية لها.⁽¹⁴⁾ وتتأثر النساء والبنات بشكل غير متناسب بالأزمات الإنسانية: فمعدلات اعتلالهن ووفياتهن أعلى، ويواجهن أشكال عنف متعددة. ويزيد احتمال المعاناة من نقص التغذية بين الأشخاص في الدول المتأثرة بالنزاعات بمقدار ثلاثة أضعاف عن أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية الأكثر استقراراً. وكثيراً ما تعاني الفئات الضعيفة مثل الأطفال واللاجئين والمشردين داخلياً، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو إعاقة من محدودية إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية، ويعيش كثير منهم في حالات من النزاع وعدم الاستقرار. كما أن عدم المساواة بين الجنسين وعدم تمكين المرأة يعنيان أن النساء والبنات أكثر حرماناً في الحالات الإنسانية ويؤديان إلى إعاقة التقدم في جميع مجالات التنمية المستدامة. وفي العديد من البلدان، تسود مظاهر عدم المساواة أو تزايد، وأصبح الجوع أيضاً يمثل تحدياً حضرياً وريفياً بشكل متزايد.

9- ويتأثر حالياً أكثر من 125 مليون شخص بالأزمات الإنسانية. ففي عامي 2014 و2015، قدم البرنامج مساعدة غذائية مباشرة إلى أكثر من 78 مليون شخص سنوياً في المتوسط في 82 بلداً. ويُنفق حوالي 42 في المائة من نفقاته على عمليات الطوارئ، و38.5 في المائة على أنشطة الإنعاش المبكر، و6.9 في المائة على أنشطة التنمية و7.6 في المائة على العمليات الخاصة.⁽¹⁵⁾ وفي عامي 2014 و2015، تم توجيه 77 في المائة من المساعدة الغذائية و89 في المائة من التحويلات النقدية في المتوسط إلى إنقاذ الأرواح وحماية سبل العيش في حالات الطوارئ، وذلك بدعم مباشر لنسبة 59.5 في المائة من المستفيدين من البرنامج. وكفل هذا الدعم استقرار الأمن الغذائي في صفوف السكان المتأثرين بحالات الطوارئ أو تحسينه

(11) خطة 2030، الفقرتان 21 و22 "تستحق أشد البلدان ضعفاً ... اهتماماً خاصاً، شأنها في ذلك شأن البلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع. وهناك أيضاً تحديات خطيرة داخل العديد من البلدان المتوسطة الدخل". الفقرة 23 "وقد عقدنا العزم على اتخاذ مزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، وفقاً للقانون الدولي، لإزالة العقبات والمعوقات ولتعزيز الدعم وتلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة وفي مناطق متضررة من الإرهاب".

(12) القمة العالمية للعمل الإنساني، 2016. الالتزام بالعمل – تجاوز الفجوات الإنسانية الإنمائية – تغيير حياة الناس: من تقديم المعونة إلى إنهاء الاحتياج. القمة العالمية للعمل الإنساني، اسطنبول، تركيا، 23 مايو/أيار 2016.

(13) منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية ومجموعة البنك الدولي، 2015. التقديرات المشتركة لسوء تغذية الطفل – المستويات والاتجاهات. والمتاح في <http://www.who.int/nutgrowthdb/estimates2014/en/>

(14) Hsiang, S. and Anttila-Hughes, J. 2013. *Destruction, Disinvestment, and Death: Economic and Human Losses Following Environmental Disaster*. Available at <http://ssrn.com/abstract=2220501>; Silventoinen, K. 2003. Determinants of variation in adult body height. *Journal of Biosocial Sciences*, 35(2):263–285

(15) زائد 5 في المائة على العمليات الثنائية، الصناديق الاستثمارية، والصناديق العامة التي لا يمكن تخصيصها حسب المشروع أو العملية. وهذه متوسطات لعامي 2014 و2015.

عبر عمليات التوزيع العام للأغذية، أو التحويلات القائمة على النقد، التي زادت من استهلاك الأغذية ومن تنوع النظام الغذائي. كما نُفذت أنشطة لتفادي التدهور الغذائي وحالات الوفاة المرتبطة بذلك، ولمساندة المعانين من سوء التغذية الحاد في حالات الطوارئ.

10- وفي الحالات الأكثر استقراراً ساند البرنامج المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تحويل مشترياته المحلية إلى أداة لمعالجة أمر الجوع، من خلال العمل مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وشركاء آخرين. وقد سمحت هذه الأنشطة التحفيزية لإنشاء الأسواق بتحقيق التنمية الاقتصادية للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تحسين جودة المحاصيل وزيادة المبيعات إلى البرنامج - والأهم - إلى المشترين الحكوميين والتجاربيين الآخرين الأكثر استدامة. أما في حالات الإنعاش المبكر، فقد عمل البرنامج على النهوض بالأمن الغذائي للمجتمعات المحلية والأسر الضعيفة من خلال توفير الأغذية أو التحويلات القائمة على النقد، مع القيام في الوقت ذاته بمساعدة المجتمعات المحلية على استصلاح الأراضي و(إعادة) بناء السدود والآبار، والطرق الفرعية، والأصول الأخرى. وفي السياقات المتنوعة سعى البرنامج إلى الحد من تعرض الأسر الضعيفة لتغير المناخ والكوارث عبر مساعدة المجتمعات المحلية المحرومة من الأمن الغذائي على الاستعداد للكوارث المناخية، والتصدي لها، والانتعاش منها. وفي العقد الماضي تضمن نحو نصف عمليات الطوارئ والإنعاش في البرنامج التصدي للكوارث المناخية؛ وفي السنوات الخمس الأخيرة اشتملت نسبة لا تقل عن 40 في المائة من عمليات البرنامج على أنشطة للحد من مخاطر الكوارث. وساند البرنامج الحكومات في بناء قدرتها على إدارة مخاطر الكوارث والنهوض بالأمن الغذائي، مع الاستثمار في الوقت ذاته في نظم الإنذار المبكر والاستعداد. وقدم البرنامج العون أيضاً لضمان الحصول الكافي على الأغذية المغذية للأطفال عن طريق برامج التغذية المدرسية التي ساندت في المتوسط قرابة 18 مليون طفل في 64 بلداً في عامي 2014 و2015.

11- واستجاب البرنامج لثلاث عشرة حالة طوارئ كبيرة في عام 2014 و12 في عام 2015. وتؤدي الاتجاهات الحالية في تغير المناخ والأزمات المتعلقة بالزراعات والصحة إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في جوع، وتشير إلى أنه سيظل من الضروري أن يواصل البرنامج الاحتفاظ بتركيز قوي على إنقاذ الأرواح وسبل العيش في حالات الطوارئ إذا كان يريد مساعدة البلدان في تحقيق خطة 2030. فتغير المناخ يهدد تعطل النظم الغذائية عن طريق زيادة تواتر وشدة الأخطار الطبيعية، بما لذلك من أثر غير متناسب على الأسر الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. ولا يمكن للمجتمع العالمي إنقاذ الأرواح ذاتها كل عام ولا ينبغي أن يقوم بذلك. وتدعو العدالة المناخية¹⁶ وخطة عام 2030 من أجل تحمل المسؤولية الجماعية عن إنجاز أعمال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من أثره والتي ستساعد في بناء قدرة الشعوب المهمشة التي تعيش في أماكن هشة على الصمود. كما أن استمرار انتشار النزاعات وتجزؤها يؤدي إلى زيادة النزوح وزيادة الاحتياجات الإنسانية. وتولد هذه النزاعات، التي لا يبدو لها حل سلمي في الأفق، أفضل مثال متناقض لحالات الطوارئ الممتدة الأطول أجلاً التي تتطلب مساعدة إنسانية واسعة النطاق، وتقدم حيزاً صغيراً إن كانت تقدم أي حيز للنشاط الإنمائي المستدام المنتج.

12- ويشير تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015⁽¹⁷⁾ إلى ما يلي: "خلال السنوات الثلاثين الماضية، تطوّر تصنيف الأزمات تدريجياً من أحداث كارثية وقصيرة الأمد وحادة وشديدة الوضوح، إلى حالات أكثر هيكلية وأطول أجلاً وممتدة [...]". وبتعبير آخر، أصبحت الأزمات الممتدة هي القاعدة الجديدة، فيما باتت الأزمات الحادة القصيرة الأمد هي الاستثناء الآن. "وقد اعتمدت لجنة الأمن الغذائي العالمي "إطار العمل بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الأزمات الممتدة" في عام 2015،⁽¹⁸⁾ وذلك إقراراً بأثر انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية على السكان المتضررين. ويتمتع البرنامج بنقاط قوة وقدرات فريدة للاستجابة للسكان المتضررين في الأزمات الممتدة، وللعمل على المبادئ التي وضعتها لجنة الأمن الغذائي العالمي ضمن إطار العمل المذكور. وقد سمحت ولاية البرنامج الإنسانية والإنمائية له بتراكم خبرة كبيرة في السياقات الإنسانية

(16) اتفاق باريس المعتمد في 12 ديسمبر/كانون الأول 2015 في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعقودة في باريس من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 13 ديسمبر/كانون الأول 2015.

(17) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام 2015، الصفحة 38. روما.

(18) <http://www.fao.org/3/a-bc852a.pdf>

والإنمائية معاً، مما جعله في وضع مناسب تماماً للمساعدة في تعزيز قدرة الأشخاص المتضررين على الصمود في الأزمات الممتدة عن طريق استخدام عدسة إنمائية أيضاً في استجابته الإنسانية، وعن طريق مواصلة تدخلاته بشأن الإنعاش والتنمية وفقاً لذلك.

13- وتقر خطة عام 2030 بأن الحاجة تدعو إلى تدابير متزامنة في السياقات المختلفة وعلى امتداد القطاعات المختلفة. ويمكن القضاء على الفقر والجوع إلى الأبد إذا عولجت أسبابهما الجذرية المترابطة. وتكتسي هذه المعالجة أهمية بالغة حيثما يوجد الجوع، وتتماشى مع دعوة خطة 2030 إلى إعطاء الأولوية لأولئك الذين يعيشون في حالات النزاعات والكوارث والمخاطر والضعف. ودعماً لخطة 2030، فإن الأنشطة التي تهدف إلى القضاء على الجوع تشتمل على الوثائق الختامية لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة الهامة، وخاصة القمة العالمية للعمل الإنساني.

14- وركزت القمة العالمية للعمل الإنساني الاهتمام العالمي على نطاق التغييرات المطلوبة لمواجهة حجم التحديات التي تواجهنا. وتشير الاتجاهات في الكوارث المناخية، والنزاعات داخل الدول، والنزوح إلى أن العالم سيواجه سيرى عدداً متزايداً من الأزمات المعقدة والممتدة خلال العقود المقبلة. وقد أوضحت القمة أن الموارد والأموال المتوافرة حالياً لنظام العمل الإنساني لم تعد وحدها كافية لتلبية احتياجات المجموعات السكانية الأشد حرماناً. ويحتاج الأمر إلى نهج متنسق من أجل التصدي للأسباب الجذرية للأزمة بصورة مستدامة، بما في ذلك دبلوماسية سياسية لمنع النزاعات وحلها، وتكامل الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود بناء السلام. ويتطلب تحقيق تأكيدات المبادئ الإنسانية لملايين من الناس إلى تجاوز الرؤى الواردة في الإعلانات. فستكون هناك حاجة إلى وضع سياسات وتوجيه السلوك والقرارات السياسية والاجتماعية والمالية. ويجب أن تصبح المبادئ الإنسانية جزءاً لا يتجزأ من مسؤوليتنا بالعمل. ويعتبر قبول مسؤولياتنا الفردية والمشاركة والعمل بموجبها أمراً أساسياً، على النحو الوارد في تقرير⁽¹⁹⁾ الأمين العام للقمة العالمية للعمل الإنساني: (أ) القيادة السياسية لمنع نشوب النزاعات وإنهائها؛ (ب) التمسك بالقواعد التي تصون الإنسانية؛ (ج) عدم إغفال أحد؛ (د) تغيير حياة الناس، من تقديم المعونة إلى إنهاء العوز؛ (هـ) الاستثمار في الإنسانية.

15- وأكد المشاركون أنه يجب تلبية الاحتياجات الإنسانية عن طريق تمويل مناسب ويمكن التنبؤ به، وأعلن عن التزامات بتوسيع قاعدة المانحين. وكان هناك تأكيد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية دون قيود، وعلى المبادئ الإنسانية، ومعايير الحماية الدولية باعتبارها من الأمور الضرورية؛ وهناك حاجة ملحة إلى التقيّد بهذه المبادئ وتعزيزها. وصمّم المشاركون أيضاً على اتباع نهج جديد لتلبية احتياجات المشردين داخلياً واللاجئين، بحيث يلبي كلاً من الاحتياجات الإنسانية الفورية والأهداف الإنمائية البعيدة المدى الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات لدى اللاجئين والمشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة.

16- ووفقاً للإطار الحاكم لخطة عام 2030، فإن هذه الخطة الاستراتيجية تُلزم البرنامج بمتابعة النتائج والتعهدات والالتزامات⁽²⁰⁾ التي أسفرت عنها اتخذها البرنامج في القمة العالمية للعمل الإنساني. ويؤيد البرنامج بصورة كاملة اتباع نهج مشترك، يتمحور حول الناس، وقائم على أساس الاحتياجات، ويسترشد بالمبادئ الإنسانية. ويلتزم البرنامج أيضاً بالشفافية، والمساءلة تجاه السكان المتضررين، والعمل بالتنسيق مع الجهود الأخرى بناءً على نقاط قوته الأساسية من أجل تحقيق نتائج جماعية. وفي التحديث السنوي لدور البرنامج في التقرير الخاص بالنظام الإنساني الجماعي، وفي تقريره عن الأداء السنوي، سوف يعكس البرنامج أعماله بشأن تنفيذ نتائج القمة العالمية للعمل الإنساني.

17- وتشمل القمة العالمية للعمل الإنساني التزاماً خاصاً بزيادة المساعدات القائمة على النقد. وفي الحالات التي يتوافر فيها الغذاء ولكن لا يمكن للفقراء الجياع المستهدفين الوصول إليه، يعمل البرنامج بالفعل على زيادة تحويلاته القائمة على النقد عن طريق وجوده في أكثر من 50 بلداً، حيث يصل إلى قرابة 10 ملايين شخص بتحويلات نقدية تبلغ قيمتها قرابة مليار دولار أمريكي.

(19) A/70/709، إنسانية واحدة: مسؤولية مشتركة.

(20) وثيقة "الصفقة الكبرى - التزام مشترك بخدمة الناس المحتاجين بشكل أفضل"، والنابعة من تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل المساعدات الإنسانية المقدم إلى الأمين العام المعنون "من المهم جداً ألا نفشل - معالجة الفجوة في تمويل المساعدات الإنسانية"، والتي وافقت عليها 18 من البلدان المانحة و16 من المنظمات المقدمة للمعونة.

وتقدم تحويلات البرنامج القائمة على النقد فرصة ليس فقط لتناول المسائل المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية ولكن أيضاً لزيادة إدراج السكان المستهدفين في النظام المالي والسوقي المحليين. وقد حظي البرنامج باعتراف الحكومات وجهات فاعلة أخرى بأنه شريك هام في المبادرة بزيادة التحويلات القائمة على النقد. ويلتزم البرنامج التزاماً كاملاً بتولي هذا الدور القيادي، وتوفير التحويلات القائمة على النقد لطائفة من الاحتياجات الأساسية في سياقات يرتبط فيها بخطط وطنية للحماية الاجتماعية. وسوف يتوسّع البرنامج في دعمه لإدارة التحويلات النقدية، والأدوات والنهج المشتركة تجاه الإدارة الرقمية للمستفيدين، وإجراءات القياس مع عدد متزايد من الشركاء. وسيستبع استخدام التحويلات النقدية المبادئ الأساسية لتقييم الاحتياجات وتحليل الاستجابة من أجل تحديد احتياجات المستفيدين. ويقتضي تنوع طرائق تحويل الفوائد تحليلاً نظامياً للأسواق وقدرات مقدمي الخدمات. ويستند اختيار طرائق التحويل إلى تحليل مسبق لكفاءة التكلفة وفعالية التكلفة. وسوف يوجه البرنامج اهتماماً خاصاً لتعزيز قدرة أداء المستجيبين المحليين للأزمات.

18- وتشمل المؤتمرات والاتفاقات الرئيسية الأخرى ذات الأهمية في القضاء على الجوع ما يلي:

◀ المؤتمر العالمي المعني بالحد من أخطار الكوارث (مارس/آذار 2015): يعيش أكثر من 80 في المائة من المحرومين من الأمن الغذائي على المستوى العالمي في بلدان معرضة للمخاطر الطبيعية ومعانية من تدهور الأراضي والنظم الإيكولوجية.⁽²¹⁾ وتؤثر الكوارث على كل أبعاد الأمن الغذائي: فبدون الحماية من أخطار الكوارث فإن الناس الأشد ضعفاً يعجزون عن البدء ببناء قدرتهم على الصمود. ويسهم إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في خطة عام 2030 والحد من الجوع ولا سيما من خلال ندائه الداعي إلى الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث لامتلاك القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز الاستعداد للكوارث لضمان الاستجابة الفعالة ومن أجل "إعادة البناء على نحو أفضل".

◀ المؤتمر الدولي لتمويل التنمية (يوليو/تموز 2015): أدمجت خطة عمل أديس أبابا في خطة عام 2030 عبر الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة. ورغم التقدم الواسع المتجلي في خطة عمل أديس أبابا، فما تزال هناك مسائل مهمة معلقة. وعلى سبيل المثال فإن الأدوات والموارد المتاحة حالياً للجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية غير كافية لتلبية الاحتياجات طويلة الأمد للمجموعات السكانية المعرضة للأزمات. وثمة حاجة إلى أن يوظف المجتمع الدولي المزيد من الاستثمارات في الإنعاش من الكوارث والنزاعات، وفي تمويل جهود الحد من المخاطر. وغالباً ما يكون التمويل للحماية الاجتماعية والاستجابة الإنسانية، وخاصة في السياقات الهشة وسياقات النزاعات وما بعدها غير كاف، مما يقلل من فرص التصدي للقوى المحركة الكامنة وراء الضعف والمخاطر.⁽²²⁾

◀ اتفاق باريس المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (ديسمبر/كانون الأول 2015): يخلف التغير المناخي أثراً سلبياً هائلاً على المحرومين من الأمن الغذائي.⁽²³⁾ ويمكن أن يزيد من مخاطر الجوع وسوء التغذية بنسبة تصل إلى 20 في المائة بحلول عام 2050.⁽²⁴⁾ ومن شأن تغير المناخ أن يعمق الضعف تجاه الكوارث،⁽²⁵⁾ وخاصة في البيئات التي تعاني من ندرة الموارد وينتشر فيها انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وبفعل هذا التغير تتزايد الفيضانات وموجات الجفاف من حيث الوتيرة والشدة. وتتطلب هشاشة الناس ونظم الإنتاج الغذائي إزاء تغير

(21) Index for Risk Management. 2014. Natural Hazard Composite Indicator; EM-DAT. 2014. International Disaster Database (online); International Food Policy Research Institute, Weltungerhilfe and Concern Worldwide. 2014 Global Hunger Index data; World Bank. 2014. Population figures (online); Global assessment of soil degradation (GLASOD) assessment of human-induced soil degradation, 1990; Bai, Z.G., Dent, D.L., Olsson, L., and Schaeppman, M.E. 2008. Proxy global assessment of land degradation. Soil Use and Management, 24(3): 223–234 (September).

WFP, OCHA, IFRC, UNHCR, UN-HABITAT, UNICEF, UNDP, WHO and IOM. 2015. *Financing for Development: Addressing the Humanitarian-Development Divide.*

.World Bank. 2015. *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty.* Washington, DC (23)

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC). 2014. *Climate Change 2014: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change.* Geneva.

(25) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (2013) تقرير التقييم الخامس. <http://www.ipcc.ch/>

المناخ جهوداً أوسع وتعزيزاً للقدرات في ميادين نظم الإنذار المبكر؛ والاستعداد للطوارئ؛ وتقييم المخاطر وإدارتها بشكل شامل؛ والتأمين إزاء مخاطر الكوارث؛ وبناء القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية، وسبل العيش، والنظم الإيكولوجية. وتندرج شبكات الأمن وأنظمة الحماية الاجتماعية في عداد الخيارات المثلى لتمكين الناس الأشد حرماناً بحيث يبدؤون بالتكيف مع التغير المناخي وبناء القدرة على الصمود. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري أن يدمج البرنامج خطط العمل الوطنية التي تعتمد عليها الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في نهج التخطيط الاستراتيجي القطري للبرنامج.

◀ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) (أكتوبر/تشرين الأول 2016): ثمة إقرار بأن الجوع وسوء التغذية في صفوف فقراء المناطق الحضرية يشكلان تحدياً أمام تنفيذ خطة عام 2030. ويؤدي التمدُّن السريع إلى زيادة مطردة في أعداد سكان الأحياء الفقيرة؛ وتتفق الأسر الحضرية المعدمة جانباً كبيراً من دخلها على الأغذية، مما يجعلها ضعيفة للغاية إزاء صدمات الأسعار المفاجئة أو الاختناقات في الإمدادات؛ وتتسبب النزاعات في نزوح أعداد متزايدة من السكان إلى المناطق الحضرية. وسيكون تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك شبكات الأمان وخدمات التغذية مسألة بالغة الأهمية للحد من الجوع في المناطق الحضرية. [يُستكمل بعد صدور نتائج الموئل الثالث].

19- وتتسق خطة عام 2030 والخطة الاستراتيجية (2017-2021) أيضاً مع القرارات الأخرى ذات الصلة للجمعية العامة للأمم المتحدة وتدعمها، بما في ذلك القرار السنوي بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية الذي يُسهم فيه البرنامج بنشاط جنباً إلى جنب مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وفي عام 2015 قدم هذا القرار (26) توصيات بشأن كيفية المضي قدماً في العمل غير المنجز في القضاء على الجوع وسوء التغذية، وهو ما يعتبر أمراً أساسياً لبرنامج التحول للتنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص فإن القرار يسلم بأهمية الأطر التكميلية الداعمة في الكفاح ضد الجوع وسوء التغذية، بما في ذلك، وعلى سبيل المثال، خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتحدي القضاء على الجوع، والاتفاق العالمي للتغذية والنمو، والمؤتمر الدولي الثاني بشأن التغذية وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية.

الدروس المستفادة من استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية للبرنامج (2014-2017)

20- بغية تنوير الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج، فقد أُجري استعراض منتصف المدة لخطة الاستراتيجية (2014-2017) في عام 2015. وكانت الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية لهذا الاستعراض على النحو التالي:

◀ تتداخل رسالة البرنامج وولايته مع الغايات المؤسسية وخطط السياسات العالمية. وينبغي أن توفر الخطة الاستراتيجية الجديدة إطاراً مفاهيمياً متيناً وأن تركز عمل البرنامج، باستخدام التحول نحو أهداف التنمية المستدامة كفرصة للقيام بذلك.

◀ حقق الانتقال إلى المساعدة الغذائية نتائج إيجابية وينبغي تدعيمه، وذلك باستخدام الخطط الاستراتيجية القطرية في توضيح الميزة النسبية للبرنامج على الصعيد القطري.

◀ ينبغي أن يوفر استعراض الإطار المالي نموذجاً تمويلياً متوائماً على نحو أنسب مع مهمة البرنامج المعتمدة في الأجلين القصير والطويل، ومن ثم تعزيز الخطط الاستراتيجية القطرية بإرساء صلات أقوى بين الأهداف المالية والأهداف التشغيلية في الأجلين القصير والطويل.

◀ ينبغي أن تعكس الخطة الاستراتيجية للبرنامج على نحو أفضل ما يقدمه البرنامج من خدمات حاسمة إلى المجتمع الإنساني الأوسع باعتباره الوكالة القائدة لمجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ، وكمدبر لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.

- ◀ وفي ضوء العدد غير المسبوق من حالات الطوارئ فإنه يتعين الحفاظ على الامتياز الأساسي للبرنامج في مجال الاستجابة للطوارئ والاستعداد لها وتعزيزه حسب الاقتضاء.
- ◀ ينبغي للبرنامج أن يواصل التفكير في آثار تغييرات نموذج العمل على هيكله ووظيفته، مثل التحويلات القائمة على النقد والمشتريات المحلية.
- ◀ ينبغي للبرنامج أن يواصل بناء قاعدة الأدلة، بما في ذلك من خلال تحسين قياس النتائج، بما ييسر إعداد تقارير أكثر متانة وحسماً بشأن الأداء المؤسسي.

نتائج التقييم

21- تستند الخطة الاستراتيجية (2017-2021) إلى عمليات التقييم التي قام بها مكتب التقييم في البرنامج خلال عامي 2014 و2015. وترد أهم الاستنتاجات في تقرير التقييم السنوي لعامي 2014 و2015، والتقرير التجميعي لتقييمات العمليات 2014-2015.⁽²⁷⁾

22- وتشمل نتائج التقييم الرئيسية ما يلي:

- ◀ يعتبر التحول المتواصل للبرنامج من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية مفيداً جداً لحلول الجوع المستدامة، ويضع البرنامج في موقع جيد للقيام بالتحويلات التي تدعو إليها خطة عام 2030.
- ◀ تؤكد التقييمات نقاط قوة البرنامج في ميدان الاستجابة للطوارئ، ولا سيما الكوارث المفاجئة الواسعة النطاق، على أن إدارة حالات الطوارئ المتعددة من المستوى 3 قد أدى إلى صرف الانتباه عن حالات الطوارئ الأخرى الممتدة والمزمنة وذات المستوى الأدنى.
- ◀ بمقدور البرنامج أن يقدم مساهمات مهمة في السياقات الدينامية للبلدان المتوسطة الدخل، حيث يؤدي التفاوت في الفرص إلى هشاشة الأوضاع في غالب الأحيان. على أن القيام بذلك يتطلب من البرنامج تعزيز تركيزه على أنشطة تمتمين السياسات والنظم الوطنية، والعمل في شراكات باستخدام على نحو فعال كشريك مستقل ونزيه وتطبيق نهج أشد انتظاماً إزاء تنمية القدرات الوطنية في الميادين التي يتمتع فيها بخبرة مثبتة.
- ◀ تخلص التقييمات إلى أن هناك تغييراً في التزام البرنامج وتمويله لدوره القيادي في تنسيق المجموعات الإنسانية الأساسية.
- ◀ تكشف التقييمات عن صورة مختلطة بشأن التعاون بين وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات الشريكة غير الحكومية. وستمكن القيادة وتحديد الأولويات للبرنامج من أن يجني الفوائد الكاملة من هذه الطائفة المتنوعة الواسعة لعلاقات الشراكة. كما أن هذه التقييمات تُسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى تعزيز الاتساق على امتداد البرنامج فيما يتعلق بالمواءمة مع النظم الوطنية.
- ◀ ما تزال نظم وقدرات الرصد الحالية في البرنامج غير كافية لقياس وتحليل النتائج على مستوى الحصائل. وتؤدي التحديات المتعلقة بتقرير مدى كفاءة البرنامج، وفعاليتها، وميزته النسبية، المترافقة مع سلسلة النتائج غير الواضحة في تصميمات المشروعات، إلى الحد من قدرة البرنامج على إدارة النتائج استناداً إلى تحليل التدابير الناجحة وغير الناجحة.

الاستعراضات والتقييمات الخارجية

23- إلى جانب عمليات الاستعراض والتقييم الداخلية التي أجراها البرنامج فإن أداءه قد خضع لتقييمات خارجية، بما في ذلك تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف عام 2013. وكانت هذه التقييمات والتقديرات إيجابية عموماً حيث لاحظت أن

"البرنامج يتمتع بموقع جيد لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ وبميزة نسبية قوية في السياقات الإنسانية بسبب العديد من نقاط القوة الملحوظة وهي: الاستثمار والتركيز القويان للبرنامج إزاء الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها في مختلف المستويات لديه، ومصداقية تقييمات الاحتياجات واستخدامها في تنوير البرمجة، والإجراءات الأمنية المتينة لحماية الموظفين، وممارسات الشراء الفعالة، والاستراتيجيات القوية لإدارة المخاطر، والاستجابة حسنة التوقيت للأحداث والكوارث، والإجراءات المنسقة مع الشركاء في البرامج، والمساهمة النشطة في الخطط والنداءات المشتركة بين الوكالات".⁽²⁸⁾ كما تشير التقارير إلى قدرة البرنامج على العمل في بيئات عسيرة ومتقلبة في غالب الأحيان، مثل الأقاليم التي تمزقها النزاعات أو الحروب، والبلدان المعانية من الصدمات المناخية المتكررة، حيث يصعب تسليم الأغذية والمواد غير الغذائية وحيث يمكن أن تتقلب الاحتياجات بصورة واسعة وسريعة.⁽²⁹⁾ كما تلقى البرنامج درجات عالية باستمرار في ميدان المساءلة المالية. وعلى سبيل المثال، فقد صنفت "المبادرة الدولية للشفافية في المعونة" البرنامج في المرتبة الأولى من حيث الشفافية المالية، علماً بأن هذه المبادرة تصدر تصنيفاً نافذاً يغطي 381 منظمة دولية تعمل في مجال المعونة والتنمية.⁽³⁰⁾

24- ويستند إطار النتائج المفاهيمية للبرنامج المعروض في القسم "ثالثاً" إلى النتائج الداخلية لاستعراض منتصف المدة، وتقدير قابلية تقييم الخطة الاستراتيجية (2014-2017)، وعمليات التقييم لعامي 2014 و2015. كما يراعي الإطار التقييمات والاستعراضات الخارجية البارزة، وتوصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

ثالثاً- تموضع البرنامج لدعم خطة عام 2030

رؤية البرنامج وغاياته الاستراتيجية

25- تستند الخطة الاستراتيجية (2017-2021) إلى هوية البرنامج المعروفة جيداً باعتباره أكبر المنظمات الإنسانية في العالم. ومع هذه الهوية تأتي مسؤولية الوفاء بالالتزامات والتوقعات في الاستجابة لحالات الطوارئ والإنعاش في سياقات الأزمات والتعطيل، ساعياً إلى إنقاذ الأرواح من خلال تدخلات المساعدات الغذائية من الدرجة الأولى المصممة والمنفذة في شراكة مع الحكومات الوطنية، والوكالات الدولية والجهات الفاعلة الأخرى. وتؤكد الخطة الاستراتيجية (2017-2021) هذا البُعد الحيوي لعمل البرنامج، بما يضمن الحفاظ عليه وتعزيزه. ومن خلال مواصلة عمل البرنامج مع خطة عام 2030، تقدم الخطة الاستراتيجية (2017-2021) أيضاً إطاراً متسقاً وشفافاً للبرنامج لتقديم مساهمات أوسع نحو أهداف التنمية المستدامة، بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، في عدة سياقات، بالاستعانة بالمهارات والقدرات والكفاءات التي بناها البرنامج ليس فقط من خلال العمل الإنساني ولكن أيضاً من خلال مبادرات إنمائية والمبادرات الإنمائية. وهذه القدرات والكفاءات – التي تنبثق من ولاية البرنامج – فريدة وهامة وعالمية في مداها، وتفتح نطاقاً لجيل جديد من التدخلات والشراكات النظامية التي تحفزها الروح التحويلية لخطة عام 2030. وتمثل حافظة البرنامج القائمة من السياسات الابتكارية والعمليات الفعالة المنفذة في مجموعة من السياقات مساهمة محتملة لعالم لا يسعى إلى إنهاء الجوع ويتطور باستخدامه فحسب، ولكن أيضاً أن يقوم بذلك بطرق لا تترك أحد يتخلف عن الركب، وتعزيز القدرات وبناء القدرة على الصمود على طول الطريق. وتتضمن الخطة الاستراتيجية (2017-2021) إطاراً لتحقيق هذه الإمكانيات.

26- وحسبما يرد في استراتيجية الشراكة المؤسسية للبرنامج (2014-2017)،⁽³¹⁾ يقوم البرنامج بمواصلة ودمج قدراته وبرامجه في مجال المساعدة الإنسانية مع تدخلات واستثمارات الحكومات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الفاعلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، التي تستطيع معاً أن تُحدث التغييرات النظامية العميقة اللازمة للتنمية المستدامة. وسيعمل البرنامج مع هؤلاء الشركاء لدمج نقاط القوة والموارد التكميلية وتعزيزها. وسيتمثل الهدف في وضع ترتيبات شفافة ومنصفة ومفيدة لجميع الأطراف بآليات لتقاسم المخاطر، والمسؤوليات، والمساءلة. وعن طريق المواصلة مع النهج القائمة، ستدعم هذه

⁽²⁸⁾ Multilateral Organization Performance Assessment Network. 2013. WFP 2013 Report, Vol. 1, p. 12

⁽²⁹⁾ DFID. 2016. *Multilateral Aid Review 2015*. London

⁽³⁰⁾ للاطلاع على تصنيف المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، توجه إلى الجدول في هذه الصفحة واضغط مرتين على كلمة 'Score' في أعلى الجدول.

⁽³¹⁾ WFP/EB.A/2014/5-B

الشراكات احتياجات السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وقد كان الالتزام بالشراكات والعمل الجماعي أساسيان لعمليات البرنامج منذ زمن بعيد ويأتيان في قلب النداء العالمي للعمل الذي أطلقته خطة عام 2030. وتؤكد الخطة الاستراتيجية (2017-2020) على هذا الالتزام وتعمقه. وبالإضافة إلى هذه الشراكات الاستراتيجية والتشغيلية، سيكون للابتكار، وأنشطة التواصل والدعوة وزيادة وعي الموظفين وقدراتهم أهمية بالغة في تحقيق الخطة الاستراتيجية.

27- يبنى البرنامج بشكل كامل الرؤية المحددة في خطة عام 2030 الساعية إلى إرساء عالم متحرر من الجوع في سياق تنمية مستدامة منصفة ومسؤولة بيئياً. واستناداً إلى تاريخ البرنامج وولايته، وإدراكاً منه بأن كل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مترابطة، فإنه يمنح الأولوية لهذين اثنين من أهداف التنمية المستدامة هما: الهدف 2 الداعي إلى القضاء على الجوع، والهدف 17 المتعلق بإرساء الشراكات من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع المساهمة في الوقت ذاته في بلوغ الأهداف الأخرى للتنمية المستدامة رهناً بالسياقات القطرية والأولويات الوطنية. ويعكس هذا التركيز ولاية البرنامج الإنسانية والإنمائية المحددة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1741 الصادر عام 1961⁽³²⁾ وبيانات رسالته اللاحقة، وكذلك نقاط قوته، وقدراته، وإمكانياته على نحو ما هو مثبت في برنامج عمله والطلب على خدماته التقنية والتشغيلية، والخدمات والقدرات المشتركة. وسيحافظ البرنامج في عملياته على تركيز قوي على إنقاذ الأرواح وسبل العيش في حالات الطوارئ، وسيستفيد من نقاط قوته المشهودة الكثيرة في سياقات الحالات الإنسانية والأزمات. ويعرض الشكل 1 إطار النتائج الخاص بالخطة الاستراتيجية (2017-2021).

(32) A/RES/1714 (XVI)، وبصفة خاصة الفقرة 10 من القرار:

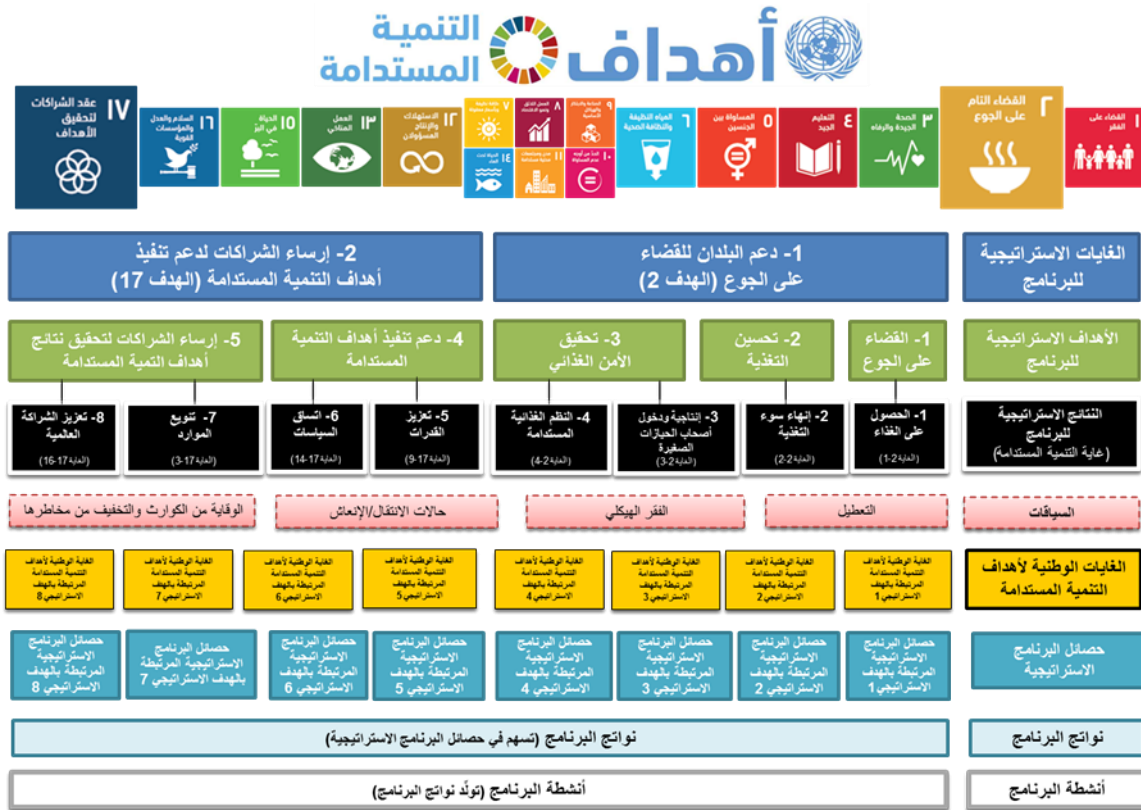
"عند إدارة البرنامج ينبغي إيلاء الاهتمام لما يلي:

(أ) وضع إجراءات منتظمة وكافية على أساس عالمي لتلبية الاحتياجات الغذائية في حالات الطوارئ وحالات الطوارئ المتأصلة بسبب سوء التغذية المزمن (يمكن أن يشمل ذلك بناء احتياطات من الأغذية)؛

(ب) المساعدة في التغذية في مرحلة ما قبل المدرسة والتغذية المدرسية؛

(ج) تنفيذ مشروع تجريبي، باستخدام الأغذية المقدمة من الأطراف المتعددة كمساعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة عندما تتعلق بمشروعات كثيفة العمالة والرعاية الريفية".

الشكل 1: إطار نتائج الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)



28- وسيتم تنفيذ الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021) وفقاً لسياساته، المجموعة في "خلاصة سياسات البرنامج المتعلقة بالخطة الاستراتيجية".⁽³³⁾ ومن بين السياسات ذات الصلة "المبادئ الإنسانية" لعام 2004،⁽³⁴⁾ وسياسة "دور البرنامج في بناء السلام في بيئات الانتقال" لعام 2013.⁽³⁵⁾ وتكرر السياسات إنه عند الاستجابة للأزمات الإنسانية، ستوجه أنشطة البرنامج في جميع الأوقات بمبادئ المبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية، وعدم التحيز، والحياد، والاستقلال، وأن البرنامج سيعتمد على شركائه وجميع الجهات الفاعلة الأخرى لاحترام الطبيعة الإنسانية لعمله.

29- وتشمل السياسات الأخرى ذات الصلة بالخطة الاستراتيجية (2017-2021) "سياسة تنمية القدرات"⁽³⁶⁾ و"سياسة الحماية الإنسانية" لعام 2012،⁽³⁷⁾ و"سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020)"⁽³⁸⁾ اللتين تعرضان الرؤية الاستراتيجية للبرنامج لتمكينه من إدماج شواغل الحماية الإنسانية والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أعماله وأنشطته. وستحصل المكاتب القطرية عند تنفيذها للخطة الاستراتيجية (2017-2021) على مساعدة من خلال سياسة البرنامج بشأن "بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية"،⁽³⁹⁾ والتي توجه نهج بناء القدرة على الصمود في عملية البرمجة للمساعدة في التخفيف من الآثار الضارة للصدمات وعوامل الإجهاد قبل وأثناء وبعد الأزمات، وبالتالي الحد من المعاناة

.WFP/EB.1/2017/XX⁽³³⁾

.WFP/EB.1/2004/4-C⁽³⁴⁾

.WFP/EB.2/2013/4-A/Rev.1⁽³⁵⁾

.WFP/EB.2/2009/4-B-⁽³⁶⁾

.WFP/EB.1/2012/5-B/Rev.1⁽³⁷⁾

.WFP/EB.A/2015/5-A⁽³⁸⁾

.WFP/EB.A/2015/5-C⁽³⁹⁾

الإنسانية والخسائر الاقتصادية. وتشمل السياسات الأخرى ذات الصلة "سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي" لعام 2015⁽⁴⁰⁾ و"سياسة التغذية المدرسية المنقحة" لعام 2013⁽⁴¹⁾.

30- ويتم تحديث الخلاصة كل عام وتقديمها إلى المجلس للعلم. وتسلط الخلاصة الضوء على السياسات التي تم الاستعاضة عنها بسياسات جديدة؛ والثغرات المحتملة المتعلقة بالسياسات؛ والسياسات التي تحتاج إلى التحديث في سياق الخطة الاستراتيجية الجديدة – مثل سياسة التغذية⁽⁴²⁾، واستراتيجية الشراكة المؤسسية (2014-2017)⁽⁴³⁾، واستراتيجية شؤون العاملين في البرنامج⁽⁴⁴⁾، وهي "إطار لإدارة العاملين من أجل تحقيق الخطة الاستراتيجية للبرنامج". كما ستطرح سياسات مؤسسية بشأن الأثر البيئي، وإجراءات المساعدة الغذائية المرتبطة بتغيير المناخ على المجلس التماساً للموافقة خلال مجرى هذه الخطة الاستراتيجية. وستستند تدخلات البرنامج لتقديم المساعدة الغذائية إلى الأدوات والخطوط التوجيهية للتحليل الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع، مما يمكن من تحديد الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ومن الضعف، وتحديد الأسباب الجذرية للجوع، وتحليل المخاطر وأوجه الضعف الناشئة بين المجموعات السكانية في البلدان المعرضة للأزمات، وتقديم التوصيات حول أفضل سبل الاستجابة وخيارات طرائق التحويل لاستهداف السكان الأشد احتياجاً، وتنويع أنشطة الاستعداد للحد من الجوع.

الشراكة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

31- يكتسي تعزيز أوجه التآزر بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها أهمية قصوى لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2. ويعتبر التعاون بين الوكالات في روما على درجة خاصة من الأهمية عند تكييفه حسب السياق القطري لتحقيق أقصى ما يمكن من قدرات كل وكالة ونقاط القوة لديها. وخلال السنوات الأخيرة، بذلت جهود كبيرة لتعزيز التعاون بين هذه الوكالات. غير أنه على الرغم مما تحقق من تقدم، فإنه لا بدّ من تقوية الشراكة بينها للتمكن من تحقيق نتائج هدف التنمية المستدامة 2 فعلاً. وعلى المستوى القطري، يجب على هذه الوكالات أن تتعاون، وأن تتقاسم المعلومات، وأن تتواصل فيما بينها لتفادي التداخل والازدواج بين اللممكن من تحقيق نتائج هدف التنمية المستدامة 2 فعلاً. وتعكس هذه الشراكات الروح والإجراءات المطلوبة في إطار خطة التنمية المستدامة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتتيح الخطة الاستراتيجية (2017-2021) للبرنامج أن يتطور إلى جانب الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على النحو الذي طلبه الأمين العام في تقريره⁽⁴⁵⁾ عن أنشطة الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وتتطلب خطة عام 2030 أن تتبع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نهجاً متكاملة وتستحدث أوجه تآزر بين القطاعات لتحقيق نتائج مترابطة على جميع المستويات، بدعم من بنیان مواتٍ للتمويل والحوكمة. وتُسَلِّم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأن تركيزها الأساسي ينبغي أن يصب على تحقيق نتائج مترابطة وتحويلية على المستوى القطري وتعزيز الملكية الوطنية. ولهذا الغرض جددت المنظومة التزامها بالعمل عبر مختلف الولايات والقطاعات والحدود المؤسسية في إطار ميثاق الأمم المتحدة، باستخدام نهج أكثر تكاملاً وارتباطاً. وسيظل تخطيط وتنفيذ أنشطة البرنامج على المستوى القطري مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وخاصة منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أولوية للقضاء على الجوع وتجنب تداخل وازدواجية البرامج.

⁽⁴⁰⁾ WFP/EB.A/2015/5-D.

⁽⁴¹⁾ WFP/EB.2/2013/4-C.

⁽⁴²⁾ WFP/EB.1/2012/5-A.

⁽⁴³⁾ WFP/EB.A/2014/5-B.

⁽⁴⁴⁾ WFP/EB.2/2014/4-B.

⁽⁴⁵⁾ A/71/292/Rev.1.

الغاية الاستراتيجية 1: دعم البلدان للقضاء على الجوع

32- تتماشى الغاية الاستراتيجية 1 مع هدف التنمية المستدامة 2 المتمثل في "القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة". ويعكس هذا الهدف حقيقة أن للقضاء على الجوع مكونات متعددة مترابطة. وعلى هذا فإن ويشكل تحقيق هذا الهدف يشكل تحدياً متعدد القطاعات تتطلب مواجهته إقامة شراكات يتعدد أصحاب المصلحة فيها بحيث يمكن إحراز التقدم في مكونات الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في نفس الوقت وبصورة منسقة ومتسقة. ويستخدم الهدف المذكور اللغة اليومية المتداولة عوضاً عن التعاريف التقنية، ويغطي الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي حسب التعريف الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996: (46)

- ← إنهاء الجوع – الحصول على الغذاء المأمون، والمغذي، والكافي في كل الأوقات (الغاية 2-1).
- ← تحقيق التغذية المحسنة – استعمال نظم غذائية مناسبة تغذوياً مع تدابير تكميلية لدعم الاستخدام (الغاية 2-2).
- ← تحقيق الأمن الغذائي – إتاحة الغذاء المأمون، والمغذي، والكافي (الغاية 3-2)، واستقرار النظم الغذائية (الغاية 2-4).
- ← ترويج الزراعة المستدامة – استقرار النظم الغذائية (الغاية 2-4) والمدخلات (الغاية 2-5).

33- وتوفر المكونات الأربعة لهدف التنمية المستدامة 2 تعريفاً للقضاء على الجوع وعلامات قياس للتقدم المحرز على طريق تحقيقه. وسينصب التركيز الأساسي للبرنامج على العناصر الثلاثة الأولى لهذا الهدف والغايات الأربع الأولى، في حين أن للجهات الفاعلة الأخرى ولايات وقدرات على ترويج التنمية المستدامة وتعزيز التنوع الجيني للبذور والنباتات والحيوانات.

34- ورغم أن هدف التنمية المستدامة 2 هو ضمن جوهر ولاية البرنامج، فليس بمقدور وكالة بمفردها أو كيان بمفرده أن يمتلك أياً من أهداف التنمية المستدامة، وستدعو الحاجة إلى إرساء الشراكات لتحقيق التقدم. وتعتبر الشراكات التي تتجاوز القطاعات ومجالات الخبرات وتمتد عبرها أمراً أساسياً ضمن البلدان وفي صفوف شركائها في أهداف التنمية المستدامة مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وسيقوم البرنامج أيضاً ببناء تحالفات مع الشركاء الذين سيقدمون الدعم في مجال الدعوة والسياسات والفهم الأعمق لهدف التنمية المستدامة 2.

35- ويسهم وهناك علاقة دورية بين أهداف التنمية المستدامة بحيث يسهم التقدم على طريق تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 في الدفع قدماً نحو بلوغ العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، كما أنه يتأثر بالتقدم المحرز بشأن تلك الأهداف وبالاستثمار فيها.

الحصول

- ← هدف التنمية المستدامة 1 بشأن القضاء على الفقر: تم تخفيض الفقر المدقع بأكثر من النصف منذ عام 1990. ويُعد هذا إنجازاً هاماً، غير أنه يوجد شخص واحد بين كل خمسة أشخاص في الأقاليم النامية لا يزالون يعيشون على أقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً، ولا يزال كثيرون يواجهون خطر الانزلاق إلى الفقر. ويعد الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد لضمان سبل معيشة مستدامة. ويتمثل في الجوع وسوء التغذية، ومحدودية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية الأخرى، والتمييز الاجتماعي والإقصاء، وعدم المشاركة في عملية اتخاذ القرارات. والواقع أن الافتقار إلى الدخل يُعد أهم تحدٍ بالنسبة للعديد من المحرومين من الأمن الغذائي. وبمقدور قلة قليلة فحسب من منتجي الأغذية في العالم تزويد أنفسهم بما يكفيهم من تغذية. وتعتبر الأسواق والدخول عناصر أساسية لضمان حصول كل الناس على الأغذية المغذية للتمتع بحياة صحية. وحينما يعجز الناس عن العمل بسبب البطالة، أو ضعف الصحة، أو العمر، أو أوجه عدم المساواة بين الجنسين، أو الإعاقة فإن من الضروري توفير وسائل مناسبة للحماية الاجتماعية لضمان أن يتمكن هؤلاء وعائلاتهم من الحصول على الغذاء، ويصبح النمو الاقتصادي شاملاً للجميع

(46) مؤتمر القمة العالمي للأغذية. 1996. إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي. روما.

وعادلاً، بحيث يوفر وظائف مستدامة ويحقق المساواة. وتوفر شبكات الأمان المشروطة مثل برامج الوجبات المدرسية نقلاً للدخل كما وتعمل كمنصة لترويج فوائد أخرى، مثل التغذية والتعليم للأطفال.

وتشمل الغايات الأخرى ذات الصلة بالحصول على الغذاء ما يلي: هدف التنمية المستدامة 8 بشأن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع وهدف التنمية المستدامة 10 المتعلق بالحد من انعدام المساواة.

التغذية

هدف التنمية المستدامة 6 بشأن ضمان توافر المياه النقية وخدمات الصرف الصحي وهدف التنمية المستدامة 3 المتعلق بضمان أنماط العيش الصحية والرفاهية يرتبطان بمسألة تحسين التغذية. فالحصول على المياه النقية وخدمات الصرف الصحي يحول دون انتشار الإسهال والأمراض المنقولة بالمياه. وتمنع بعض العلل الجسم من الاستفادة الفعالة من الأغذية، مما يؤدي إلى سوء التغذية. ولكي تكون التغذية الجيدة فعالة، قد يتعين علاج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بمضادات الفيروسات الرجعية، والوقاية من الملاريا والسل وعلاجهما.

هدف التنمية المستدامة 4 بشأن ضمان التعليم الجيد: يعزز التعليم من قدرة الناس على موازنة سلوكهم، بما في ذلك الممارسات المتعلقة بالتغذية، والإصحاح، والصحة، وعلى طلب الخدمات المناسبة. وكجزء من الحزمة الأساسية لصحة وتغذية الطلاب، تساعد برامج الوجبات المدرسية على ضمان حصول الأطفال على التعليم وتدعم بلوغ غايات تحسين التعليم، رغم الأزمات أو الفقر المزمن، وتدعم تحسين التغذية من خلال توفير أغذية صحية طازجة ومقواة. ومن ثم يساهم تحسين فرص الحصول على التعليم الجيد وتوفير أغذية مغذية من خلال المدارس في كسر حلقة الجوع المتوارثة فيما بين الأجيال.

توافر الأغذية والأسواق

هدف التنمية المستدامة 13 بشأن اتخاذ الإجراءات للتصدي لتغير المناخ: تخفف المخاطر المناخية تأثيرات بالغة على الناس الأشد فقراً، إذ أنهم الأكثر تعرضاً للكوارث المناخية التي تزيد من الجوع عبر تدمير الأراضي، والثروة الحيوانية، والمحاصيل والإمدادات الغذائية، مما يحد من وصول الناس إلى الأسواق. كما أن تغير المناخ يزيد التهديدات الصحية، ويفرض مخاطر أخرى لحالة التغذية. وبدون أنشطة التنمية العاجلة، والشاملة للجميع، والذكية مناخياً، بما فيها البرامج الزراعية والخدمات المناخية وأدوات إدارة المخاطر المناخية من قبيل مرفق التغذية المطابقة التابع لوكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر، ومرفق مواجهة آثار تغير المناخ لتعزيز الأمن الغذائي (FoodSECuRE)، ومبادرة الصمود الريفي (R4) التي تشمل جهود الحد من الانبعاثات وتحمي الفقراء، فإن عدداً أكبر بكثير من الناس سيعانون من الفقر والجوع بحلول عام 2030.⁽⁴⁷⁾

هدف التنمية المستدامة 15 بشأن حفظ الأراضي واستخدامها على نحو مسؤول ووقف فقدان التنوع البيولوجي: يعتمد القضاء على الجوع بحلول عام 2030 على كبح تدهور الأراضي، وإزالة الغابات، والتصحر، وحفظ وإحياء استخدام النظم الإيكولوجية البرية مثل الغابات، والأراضي الرطبة، والأراضي الجافة، والجبال بحلول عام 2020. ويتطلب الأمر ممارسات زراعية صامدة ومستدامة لزيادة إنتاجية المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وتدابير لتعزيز العمالة خارج المزارع وأنشطة الهجرة المخططة والتي تدعم إمكانية الحصول على الغذاء مما تخفف من الضغط على الأراضي مع التصدي في الوقت نفسه لتحديات يمكن أن تؤثر على الأمن الغذائي.

يقر هدف التنمية المستدامة 12 بشأن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين بأن القضاء على الجوع يتطلب الحد من فضلات الأغذية وفوقها على مستوى المزرعة وعلى امتداد سلسلة الأسواق. كما تؤثر أنماط الاستهلاك لدى المستهلكين على القدرة على معالجة المسائل المتعلقة بالتغذية.

World Bank. 2015. *Shock Waves: Managing the Impacts of Climate Change on Poverty*. Washington, DC (47)

◀ والهدف 7 بشأن ضمان الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة، والهدف 9 حول إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار، والهدف 11 المتعلق بجعل المدن والمجتمعات المحلية آمنة ومستدامة.

◀ ويتسم الهدف 14 بشأن حفظ الموارد البحرية واستخدامها على نحو مسؤول بالأهمية أيضاً بالنسبة للأمن الغذائي والتغذية. وتوفر مصايد الأسماك ومزارع الثروة السمكية 17 في المائة من البروتينات الحيوانية العالمية في النظم الغذائية للسكان وتوفر سبل كسب العيش لنسبة 12 في المائة من سكان العالم. وتشير التقارير التي أعدها مؤخراً خبراء رفيعو المستوى⁽⁴⁸⁾ إلى القدرة الهائلة للمحيطات والمياه الداخلية في القضاء على الجوع.

الروابط الشاملة

◀ هدف التنمية المستدامة 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والبنات: تؤثر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على كل جوانب التنمية ورفاه الإنسان. وتُعد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من بين قضايا حقوق الإنسان الهامة والأساسية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك إنهاء الجوع. وتتحمل النساء المسؤولية الرئيسية عن تغذية أسرهن، وإنتاج الأغذية وتسويقها، ولديهن معارف ومهارات قيّمة تتعلق بالقدرة على الصمود في مواجهة المناخ والحد من أخطار الكوارث. غير أن الأعراف والممارسات والهيكل التمييزية في كثير من البلدان تعني عدم تمتع النساء والبنات بنفس الفرص والخيارات وإمكانية الحصول على الموارد والسلطة مقارنة بالرجال والأولاد، مما يعرقل الأمن الغذائي والتغذوي بالنسبة لجميع الأفراد. ويعتبر إنهاء جميع أشكال التمييز، والعنف، والممارسات الضارة إزاء النساء والبنات، وضمان مشاركة المرأة الكاملة والفعالة على مختلف مستويات عملية اتخاذ القرارات، من الأمور الأساسية لتحقيق خطة عام 2030. ويُعد التكافؤ بين الجنسين ضرورياً بالنسبة لجميع النساء والرجال والبنات والأولاد من أجل تحقيق القضاء على الجوع.

◀ هدف التنمية المستدامة 16 بشأن تعزيز السلام، والعدالة، وبناء مؤسسات قوية: تؤدي النزاعات في مختلف أرجاء العالم إلى تعطيل الزراعة والإنتاج الغذائي. ويُجبر القتال ملايين الناس على الفرار من منازلهم، مما يؤدي إلى حالات طوارئ الجوع حيث إن المجموعات السكانية النازحة واللاجئة تجد نفسها دون الوسائل الضرورية لإطعام أنفسهم وفي ظروف معيشية تسهل انتشار المرض. كما أن الناس المعرضين للعنف، والاستغلال، والإساءة والذين يتعذر عليهم أو يكاد التماس العدالة هم في كثير من الأحيان أيضاً أولئك الأشد ضعفاً وحرماناً من الأمن الغذائي. ويتسبب الجوع في المخاطر التي تتعرض لها سلامة الناس وكرامتهم ويؤدي إلى تفاقمها، كما أن مثل هذه الأخطار تؤثر بدورها على قدرة الأشخاص على الحصول على الغذاء. ويعتبر الحد من الجوع وتعزيز النظم والآليات الشفافة والتشاركية للسلام والعدالة من بين العناصر الأساسية في التصدي لانتهاكات الحقوق هذه. وفي الوقت عينه فإن الجوع يمكن أن يكون عاملاً مساهماً في النزاعات أو في استئناف النزاعات.

الغاية الاستراتيجية 2: إرساء الشراكات لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

36- تتماشى الغاية الاستراتيجية 2 مع هدف التنمية المستدامة 17 المتمثل في تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويركز هدف التنمية المستدامة 17 على كيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام شراكات أصحاب المصلحة المتعددين للتمكين من اتخاذ تدابير جماعية ومتسقة توفر الدعم المالي، والمعرفي، والمؤسسي اللازم للتنفيذ. ويحضر هذا الهدف كل أصحاب المصلحة على مواصلة التعلم، والابتكار، والتحول، ولا سيما فيما يتعلق بكيفية عملهم معاً لتنفيذ خطة عام 2030. وتعكس الغايات التسع عشرة في إطار هذا الهدف مجالات العمل السبعة لخطة عمل أديس أبابا، وخصوصاً منها ما يتسم بأهمية بالغة للقضاء على الجوع وهي: استثمارات الموارد المطردة، ولا سيما في ميدان الحماية

⁽⁴⁸⁾ FAO. 2016. *The State of World Fisheries and Aquaculture 2016. Contributing to food security and nutrition for all*. Rome

الاجتماعية والحد من مخاطر الكوارث؛ وشركات القطاع الخاص؛ والتعاون الإنمائي الدولي، ولا سيما التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ ومعالجة المسائل النظامية؛ والعلم، والتكنولوجيا، والابتكار، وبناء القدرات.

37- وبالنظر إلى الأهمية البالغة للعمل عبر القطاعات ولإشراك كل أصحاب المصلحة في خطة عام 2030، فإن الغاية الاستراتيجية 2 تغطي كيفية تنفيذ البرنامج للتدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف، وسبل دعمه لأصحاب المصلحة الآخرين للمساهمة في الجهود المبذولة لبلوغ كل أهداف التنمية المستدامة:

« وسائل التنفيذ – دعم الجهود القائمة على الشراكات لتقوية القدرات وتحسين تكامل واتساق التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك عبر تيسير المنصات التشاورية، وتوفير الخدمات المشتركة، وتمكين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وإرساء الشراكات القائمة على المجتمعات المحلية، ومساندة مراكز الامتياز، والعمل الجماعي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وجهات أخرى (الغايات 9-17 و14-17 و17-18، ووسيلتنا التنفيذية 2-2 و2-ج لهدف التنمية المستدامة 2).

« تنشيط الشراكات العالمية – دعم أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، والهيئات الإقليمية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، للانخراط في العمل الجماعي الرامي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتوفير الخدمات المشتركة (الغايات 3-17 و6-17 و16-17 و17-17).

38- ويتطلب تحقيق هدف القضاء على الجوع من البرنامج أن يعمل كجزء من منظومة وذلك بالمساعدة على صياغة الطريقة التي يتفاعل فيها الشركاء ويرتبطون ببعضهم بعضاً. وثمة إقرار بأن سرعة حركة البرنامج في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وقدرته على الابتكار والتعلم، واستعداده للعمل عندما يدعو الشركاء إلى ذلك هي من نقاط القوة الأساسية التي تدعم الشركاء في الاستجابة إلى الاحتياجات الإنسانية المتزايدة والأكثر تعقيداً. وتشير خطة عمل أديس أبابا إلى الطائفة الواسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، على أنها عنصر حاسم في الابتكار والتحول الضروريين، إلى جانب الاستجابة الإنسانية، لتحقيق خطة عام 2030.⁽⁴⁹⁾

39- واستناداً إلى التقدم المحرز من خلال تنفيذ تحدي القضاء على الجوع فإن البرنامج سيستحدث منصات للتواصل، والانخراط، والدعوة. وسيشمل ذلك إعطاء صوت واضح بشأن كيفية تموضع البرنامج عالمياً وعلى المستوى القطري، وتوفير قنوات الاتصال لدعم وتعبئة الشركاء وأصحاب المصلحة والدعاة للعمل معاً لتحقيق هدف القضاء على الجوع.

40- ويقوم القطاع الخاص بالفعل باتخاذ التدابير لدفع خطة عام 2030 قدماً مع القيام في الوقت ذاته بخلق الفرص للنمو، وخفض التكاليف، وتحسين إدارة المخاطر. ويجري تطوير تكنولوجيات ونهج مبتكرة للقدرة على الصمود، إلى جانب منتجات مالية وخدمات وبرامج للسكان الأشد فقراً البالغ عددهم مليار إنسان. ويحتاج البرنامج إلى الشراكات مع القطاع الخاص للنهوض بعمله في مجالات مثل سلسلة القيمة والإمداد، والتقوية، وخاصة الأغذية المغذية ذات التركيبات الخاصة، والخدمات المالية للفقراء، ورسم خرائط الأمن الغذائي. وعلى سبيل المثال، يستخدم البرنامج نظام تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بالهواتف المتنقلة في عمليات تقييم ورصد الأمن الغذائي بالوقت الفعلي. وبمقدور البرنامج وأصحاب المصلحة، من خلال شراكات القطاع الخاص، التأثير بصورة إيجابية على الممارسات، والسياسات، والسلوكيات التنظيمية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

(49) الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، خطة عمل أديس أبابا، أديس أبابا، 13-16 يوليو/تموز 2015. A/CONF.227/L.1.

41- وبنحرف البرنامج، بالاسترشاد باستراتيجيته للشراكة المؤسسية،⁽⁵⁰⁾ في خمسة أنواع رئيسية من العلاقات هي: شركاء الموارد، وشركاء المعارف، وشركاء السياسات والحوكمة، وشركاء الدعوة، وشركاء القدرات. وسيواصل البرنامج البناء على شراكاته القوية مع الحكومات الأعضاء، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية. وللنهوض بالإسهام في تحقيق هدف التنمية المستدامة 17 فإن البرنامج سيساند أيضاً الشراكات التحويلية التي تحد من الحواجز التي تعترض طريق القطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما يمكّنها من الاضطلاع بدور أنشط في ضمان الأمن الغذائي والتغذية، مع الحفاظ في الوقت ذاته على العناية الواجبة والمساءلة فيما يتعلق باختيار الشركاء والانخراط معهم.

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج والنتائج الاستراتيجية للبرنامج

42- بما يتماشى مع الغايتين الاستراتيجيتين للبرنامج فإن له خمسة أهداف استراتيجية تتعلق بالعناصر التي يُعنى بها ضمن هدفي التنمية المستدامة 2 و17. وستوظّر الأهداف الاستراتيجية الخمسة التركيز البرامجي والتشغيلي للبرنامج، وستوفر الصلة بين الغايات الاستراتيجية والنتائج الاستراتيجية، التي تربط البرنامج بالجهود القطرية والعالمية عبر الغايات المعنية لهدفي التنمية المستدامة 2 و17.

43- وتدعيماً لقدرات البرنامج وولايته التي تنعكس في الأهداف الاستراتيجية، تركز النتائج الاستراتيجية على استجابات البرنامج إلى ما تحتاجه البلدان لاإلهي ما يمكن. لأن يقدم كما أن هذه النتائج محمّلة على هدفي التنمية المستدامة 2 و17 المرتبطين بقدرات البرنامج وولايته المتعلقة بالقضاء على الجوع ودعم الشراكات من أجل التنمية المستدامة. ومن خلال هذا التحميل تُربط النتائج الاستراتيجية الدعم الذي يقدمه البرنامج بالجهود الوطنية والعالمية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وسيتم قياس النتائج الاستراتيجية للبرنامج من خلال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لغايات التنمية المستدامة ذات الصلة (انظر الملحق الأول) على نحو ما حددهته الجمعية العامة؛ وبالتالي فإن الحكومة الوطنية ستقيسها في كل بلد.

44- ومن الأهمية بمكان أن هذه النتائج الاستراتيجية تسلط الضوء على المجالات التي يمكن للبرنامج أن يضيف فيها قيمة استناداً إلى ما لديه من قدرات وولاية وخبرة تشغيلية، على النحو الوارد في الأهداف الاستراتيجية. ولا تشير هذه النتائج الاستراتيجية إلى أن البرنامج يجب أن يقود في المجالات المحددة، أو أن لديه الدور القيادي العالمي الرئيسي فيها. ولا تتصل النتائج الاستراتيجية بنقاط قوة متعارضة أو بمزايا لدى البرنامج تميزه عن غيره من الشركاء. وعلى العكس، فهي تبرز قدرات البرنامج ونقاط قوته في المساهمة مع الشركاء في الجهود الوطنية، والأدوار المختلفة للبرنامج في المساعدة على القضاء على الجوع وفي بناء القدرات في السياقات المختلفة.

45- والأهم، فإن إدماج البرنامج للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أعماله وأنشطته يعتبر مهما جداً، حيث تقر أهداف عديدة على وجه التحديد بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأهداف وكجزء من الحل. وسوف يكفل البرنامج مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج والسياسات التي تُحدث تحولاً في العلاقات بين الجنسين، كما يكفل أن يعزز عمله صنع القرار من قبل النساء والبنات. وسيهتم البرنامج اهتماماً خاصاً بتخفيف ومنع العنف، بما في ذلك القضاء على التمييز القائم على نوع الجنس والممارسات الضارة ضد النساء والبنات. وإضافة إلى التزامه بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، سيعمل البرنامج على إدماج شواغل الحماية الإنسانية والمساءلة تجاه السكان المتضررين في جميع أنشطته. وسيوجه الاهتمام إلى أوجه الضعف المحددة لدى الفئات المختلفة، بما في ذلك النساء أو الرجال أو البنات أو الأولاد أو المسنين أو المعاقين أو غير ذلك من فئات.

(50) تعرّف "استراتيجية الشراكة المؤسسية للبرنامج (2014-2017)" (WFP/EB.A/2014/5-B) الشراكات بأنها: "علاقات تعاونية بين جهات فاعلة تحقق حصائل أفضل للسكان الذين نخدمهم، عن طريق: جمع واستغلال موارد تكميلية من جميع الأنواع؛ والعمل معا بطريقة شفافة ومتكافئة وتحقيق فائدة متبادلة؛ وتقاسم المخاطر، والمسؤولية، والمساءلة. وتحقيق الأهداف (سواء أهداف الشراكة الجماعية أو غايات الشركاء الأفراد) التي يتعدى تحقيقها مفردةً بنفس القدر من الكفاءة أو الفعالية أو الابتكار، وحيث تكون القيمة المحققة أكبر من تكاليف المعاملات المترتبة".

46- وتناقش في الفقرات التالية البارامترات والسياقات، بما في ذلك الشراكات، التي سيقوم فيه كل هدف استراتيجي للبرنامج والنتائج الاستراتيجية ذات الصلة بتوجيه مساعدة البرنامج للبلدان. ونظراً لأنه لن يمكن تطبيق كل الأهداف الاستراتيجية والنتائج الاستراتيجية في جميع البلدان، توضح أيضاً الحالات التي لن يُتوقع فيها من البرنامج تقديم مساهمات كبيرة. وستعكس أنشطة البرنامج الاحتياجات في بلد معين أو منطقة معينة، والقيمة المضافة التي يمكن أن يقدمها البرنامج في وقت ومكان محددين، وتواجد الجهات الفاعلة الأخرى وقدراتها. وسيعمل البرنامج مع الشركاء على تنفيذ البرامج التي تعزز قدرات المجتمعات المحلية والبلدان على إدارة المخاطر الكامنة، وإنقاذ الأرواح وسبل العيش، وإنهاء الجوع. وسيختار البرنامج الأداة المناسبة أو مزيجاً من الأدوات استناداً إلى تحليل دقيق للاحتياجات والسياقات، وتفضيلات الناس، والغايات التشغيلية، والكفاءة، والأدلة على الأثر المحتمل.

الهدف الاستراتيجي 1: القضاء على الجوع [عن طريق حماية إمكانية الحصول على الأغذية]

النتيجة الاستراتيجية 1: تمتع كل فرد بالقدرة على الحصول على الغذاء. امتلاك جميع الناس، ولا سيما الفقراء والضعفاء، القدرة على الحصول على غذاء كافٍ ومغذٍ ومأمون طيلة السنة بحلول عام 2030 (غاية التنمية المستدامة 1-2).

47- سيدعم البرنامج الجهود الجماعية المبذولة لحماية حصول كل الناس، وخاصة الأكثر ضعفاً، على ما يحتاجون إليه من أغذية كافية، ومغذية، ومأمونة من أجل البقاء والتمتع بحياة صحية ومنتجة، مع تعزيز النظم الوطنية قدر المستطاع. وسوف يعمل البرنامج على هذا الهدف الاستراتيجي وهذه النتيجة الاستراتيجية في شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ضمن غيرهم من الشركاء. وفي العمليات الإنسانية، يشتمل الشركاء الرئيسيون الآخرون على اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

- ◀ تكفل عمليات الإغاثة الإنسانية التي ينفذها البرنامج في حالات النزاعات، والكوارث الطبيعية، وحالات الطوارئ الأخرى، إنقاذ الأرواح وسبل العيش من خلال ضمان الحصول على الغذاء المأمون، والمغذي، والكافي، وذلك في ظل ظروف عسيرة وخطرة في غالب الأحيان. وتعتبر الاستجابة حسب الحاجة من بين الكفاءات الأساسية للبرنامج.
- ◀ وإلى جانب تنفيذ العمليات المباشرة حيث تدعو الحاجة فإن من الضروري للغاية أن يساند البرنامج البلدان في تعزيز قدراتها المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، والوقاية منها، والاستعداد والاستجابة لها، بغية ضمان الحصول على الغذاء الكافي والتغذوي والمأمون لجميع الناس في جميع الأوقات.
- ◀ وإدراكاً من البرنامج بأن الوصول إلى الغذاء المأمون، والمغذي، والكافي يشكل مشكلة رئيسية بالنسبة لمعظم الجائعين في العالم، فإنه سيواصل دعم شبكات الأمان ذات الصلة بالقضاء على الجوع، مثل برامج الوجبات المدرسية، وشبكات الأمان الإنتاجية التي تحمي الحصول وتعزيز التغذية وسبل كسب العيش وإنشاء الأصول.
- ◀ وبلاستفادة مما لديه من دراية واسعة على المستوى العالمي في دعم المخططات المختلفة للحماية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، سيعمل البرنامج على تعزيز قدرات البلدان لتوفير تدابير الحماية الاجتماعية، التي تحمي الحصول على أغذية كافية ومغذية ومأمونة للجميع.
- ◀ وستتضمن الأنشطة المصممة والمنفذة مع الشركاء نحو بلوغ النتيجة الاستراتيجية 1 تحويلات موارد غير مشروطة من أجل دعم الحصول على الغذاء؛ وإنشاء الأصول ودعم سبل العيش؛ والوجبات المدرسية؛ وتعزيز القدرات الفردية، وتعزيز القدرات المؤسسية؛ والاستعداد للطوارئ.
- ◀ وسيجري البرنامج، في السياقات التي تتوفر فيها بدائل تجارية مجدية، وشاملة للجميع، ومأمونة، وموثوقة من أجل تحسين الحصول على الغذاء، تقييماً للاحتياجات لتلك الأنشطة وسيدعم الجهات الفاعلة التي لديها مواقع أفضل للمساهمة في ضمان حصول الجميع على غذاء تغذوي طيلة السنة، أو حيثما تكون سبل العيش لسكان معينين مستقرة ومجزية.

الهدف الاستراتيجي 2: تحسين التغذية

النتيجة الاستراتيجية 2: ألا يعاني أحد من سوء التغذية. ألا يعاني أحد من سوء التغذية بحلول عام 2030، وأن يتم تحقيق الغايات المتفق عليها دولياً بشأن تقزم وهزال الأطفال بحلول عام 2025 (غاية التنمية المستدامة 2-2).

48- سيدعم البرنامج الجهود المشتركة والجماعية التي تعتبر أساسية للقضاء على جميع أشكال سوء التغذية، كما سيدعم الحكومات لتعزيز القدرات الوطنية في أنشطة التغذية المتعددة القطاعات. كما سيعزز الشراكات وغير ذلك من الجهات الفاعلة على مستوى القطاعين العام والخاص، وسيواصل الانخراط في ميدان الحوكمة الخاصة بالتغذية والاستثمار في العمل على المستوى القطري من خلال منصات يتعدد فيها أصحاب المصلحة، من قبيل لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، ولجنة الأمن الغذائي العالمي، وحركة تعزيز التغذية، ومبادرة القضاء على الجوع ونقص التغذية بين الأطفال (ريتش). وسيعمل البرنامج على هذا الهدف الاستراتيجي وهذه النتيجة الاستراتيجية بالشراكة مع اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وغير ذلك. وفي عملياته الإنسانية، سوف يعمل البرنامج من خلال آليات التنسيق ذات الصلة من قبيل مجموعة التغذية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومع الشركاء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

◀ تشكل المساعدة في القضاء على سوء التغذية، ولا سيما في السياقات التي تشتد فيها الأعباء أو المخاطر، عنصراً محورياً في عمل البرنامج. ويخلف سوء التغذية أثراً هائلاً على التنمية البشرية، ويسهم في استمرار الجوع وعدم المساواة من خلال حلقة الجوع المتوارثة بين الأجيال.

◀ وسيدعم البرنامج قدرات البلدان المتعلقة بالنهج التغذوية المخصصة التي تقدم خدمات التغذية الممتازة لمعالجة سوء التغذية والوقاية منه. وسيؤكد البرنامج على النهج الوقائي إزاء سوء التغذية، مع التركيز على تيسير الوصول إلى النظم الغذائية المغذية التي تحتاجها المجموعات الضعيفة، والمساعدة على توفير الأسس اللازمة للتنمية المستدامة.

◀ وسيستفيد البرنامج من كل مساعده وأنشطته لتنفيذ حصائل تغذوية محسنة وذلك من خلال تقوية النهج المراعية للتغذية، ومن خلال العمل مع الشركاء باستخدام النهج المكمل في مختلف القطاعات – من قبيل تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز القدرات ووضع تشريعات داعمة لزيادة المطالب العام والخاص للحصول على الأغذية المقواة، حيثما يلزم ذلك، وبناء القدرة على الصمود وتحسين الصحة والتعليم، وزيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، والحد من خسائر ما بعد الحصاد، وضمان الصرف الصحي والنظافة الصحية.

◀ واعترافاً بأن الوضع التغذوي يحدد العوامل المتعددة القطاعات والشاملة ويتحدد بها على حد سواء، فإن البرنامج سيصمم البرامج انطلاقاً من فهم واضح لكيفية تأثير التغذية بعدم المساواة بين الجنسين، والافتقار إلى تمكين المرأة وغير ذلك من محركات سوء التغذية المشتركة بين القطاعات.

◀ وستتضمن الأنشطة المصممة والمنفذة مع الشركاء نحو بلوغ النتيجة الاستراتيجية 2 العلاج التغذوي؛ والوقاية من سوء التغذية؛ وتحويلات موارد غير مشروطة من أجل دعم الحصول على الغذاء؛ والوجبات المدرسية؛ وتعزيز القدرات الفردية، وتعزيز القدرات المؤسسية.

◀ وستركز مساهمات البرنامج على ضمان توفر النظم الغذائية التي تفي باحتياجات المجموعات السكانية الضعيفة المستهدفة، وضمان التمكن من الحصول عليها واستهلاكها فعلاً. وستركز الأنشطة على تحسين الحصول على الأغذية المغذية تكمياً لأعمال الجهات الفاعلة الأخرى التي تركز إنتاج الأغذية وأعمال المنظمات التي لديها ولايات وقدرات متخصصة لمعالجة العناصر غير الغذائية التي تحدد سوء التغذية. وسيلتمس البرنامج الفرص السياقية للعمل مع الشركاء على تعديل استهداف البرامج، وتقديم الدعم التكميلي للنظم الغذائية الصحية، والمواءمة مع الاستراتيجيات الوطنية للتغذية، وستشارك برامجه في المواقع مع الشركاء للتصدي للمحركات المتعددة القطاعات لسوء التغذية. وسينفذ البرنامج هذه الأنشطة عندما لا تتوفر لدى المجموعات الضعيفة نظم غذائية تفي باحتياجاتها التغذوية.

الهدف الاستراتيجي 3: تحقيق الأمن الغذائي

النتيجة الاستراتيجية 3: تحسين الأمن الغذائي والتغذية لأصحاب الحيازات الصغيرة. أن تكون لدى أصحاب الحيازات الصغيرة بحلول عام 2030 دخول أعلى وقدرة إنتاجية أكبر مما كانت عليه عام 2015، بما يدعم تحسين الأمن الغذائي والتغذية (غاية التنمية المستدامة 2-3).

و

النتيجة الاستراتيجية 4: أن تكون النظم الغذائية مستدامة. أن تكون النظم الغذائية بحلول عام 2030 مستدامة وأن تستخدم ممارسات الصمود التي تساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية؛ وتقوية القدرات على التكيف مع تغير المناخ، والأحوال الطقسية القاسية، والكوارث؛ وتحسين نوعية الأراضي والتربة تدريجياً (غاية التنمية المستدامة 2-4).

49- لدى البرنامج سببان للمشاركة. فالمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وأسرههم يشكلون جانباً كبيراً من السكان الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي وشريحة كبيرة من المستفيدين الذين يعالج الهدفان الاستراتيجيان 1 و2 احتياجاتهم المباشرة. إضافة لذلك، يمكن للبرنامج⁽⁵¹⁾ أن يستخدم قوته الشرائية الكبيرة وخبرته الواسعة في العمل على زيادة وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق مباشرة ومن خلال تعميم التعلم وأفضل الممارسات على المنظمة ككل. ومن خلال العمل مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيرهما، سيواصل البرنامج بذل هذه الجهود، سعياً إلى رفع الوعي وتحفيز إصلاح السياسات، والابتكارات والاستثمارات المؤسسية لمعالجة الجوع من جانب الطلب في النظم الغذائية. ومن خلال العمل عند نقطة التقاطع بين الأسواق التجارية للأغذية والفائدة العامة التي تقدمها المساعدة الغذائية، يمكن لطلب البرنامج على الأغذية وخدمات النظم الغذائية أن يكون قوة مباشرة وغير مباشرة لتعزيز أداء النظم الغذائية، والمساهمة في النمو الزراعي الشامل للجميع، والتحول الاجتماعي والاقتصادي المستدامين والأمن الغذائي الواسع النطاق. ونظراً لأن الجانب الأعظم من الأغذية المتوفرة في الأسواق المحلية في كثير من البلدان يأتي من مزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، فإن تأثير مشتريات البرنامج فيمن هذه الأسواق يمكن أن يشكل أساساً للشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص بغية تحفيز البرامج التي تستند إلى الطلب لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من التعامل بصورة مستدامة ومدرة للربح مع الأسواق المحلية بما يتجاوز البرنامج. وفي إطار الهدف الاستراتيجي 3، ستكون أنشطة البرنامج متعلقة مباشرة بتحقيق نتائج الأمن الغذائي والتغذية.

◀ سيركز البرنامج على أشد الناس والمجتمعات المحلية ضعفاً، وسيساند الشركاء في الترويج لسبل العيش وبناء القدرة على الصمود المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية، والتكيف مع تغير المناخ، وإدارة المخاطر، وتعزيز استدامة وصمود النظم الغذائية. وسيواصل البرنامج التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن الاستراتيجيات المشتركة والتنفيذ والدعوة، بما في ذلك في المجالات المتعلقة بدعم جهود البلدان من أجل الإنتاج الغذائي المستدام، وحيث يعتمد البرنامج على نقاط القوة الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وجهات أخرى. وسوف يعمل البرنامج أيضاً على هذا الهدف الاستراتيجي وهذه النتائج الاستراتيجية في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والبنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والاتحاد الأفريقي ضمن غيرهم لدعم البرامج والخدمات الوطنية. وسوف يساهم البرنامج أيضاً في آليات التنسيق ذات الصلة مثل لجنة الأمن الغذائي وشبكة معلومات الأمن الغذائي. ويشتمل الشركاء الرئيسيون الآخرون على المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية.

◀ وتتغير النظم الغذائية سريعاً وبشكل متعمق نتيجة لقوى مثل التمددين، وتغير النظم الغذائية للمستهلكين، وإدماج سلاسل التوريد نتيجة التغير التكنولوجي القائم على رأس المال الكثيف والاستخدام الواسع النطاق للأجهزة الرقمية

(51) استناداً إلى سياسة عام 2006 بخصوص شراء الأغذية من البلدان النامية (WFP/EB.1/2006/5-C) والخطين الاستراتيجيتين للفترة 2008-2011 و2014-2017.

والوصول إلى الإنترنت. كما أن تحويل النظام الغذائي مدمج في تحويلات أوسع للمناطق الريفية والاقتصادات الأوسع، بما في ذلك المناطق الحضرية.⁽⁵²⁾ وفي كل من السياقات الإنسانية والإنمائية، سيعمل البرنامج مع الشركاء على تصميم وتنفيذ أنشطة المساعدة الغذائية التي تعالج المشاكل النظامية المتجذرة في هذه النظم الغذائية التحويلية، بهدف توسيع نطاق الحد من الجوع في عمليات التحول الهيكلية والريفية الأوسع نطاقاً.

◀ وثمة إقرار بأن حالات الأزمات المتكررة التي تعيش فيها المجتمعات المحلية المحرومة من الأمن الغذائي في بيئات متضررة أو هشّة وتعرض لمستويات عالية من الصدمات هي من بين التحديات الكبرى التي تواجه جهود القضاء على الجوع. وسيستخدم البرنامج أدوات تحليلية لتيسير الفهم المتعدد القطاعات لمخاطر الكوارث وفرص تعزيز سبل كسب العيش والصمود أمام تغير المناخ وتعزيز التغذية. وسوف تساعد هذه العملية التحليلية الشركاء على الانخراط في جهود دؤوبة لبناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية. كما أن الأدوات المماثلة ستساعد الشركاء على دعم المجتمعات المحلية في حالات النزاعات والنزوح الممتدة عن طريق توجيه الجهود لدعم قدرتها على الصمود من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.

◀ وتمخضت خبرة البرنامج الطويلة في السياق الإنساني والسياسات الإنمائي عن تزويده بأوجه قوة في دعم بناء القدرة على الصمود تحقيقاً للأمن الغذائي والتغذية. وسيدعم البرنامج الحد من مخاطر الكوارث ومواجهة آثار تغير المناخ التي تيسر تحقيق هدف القضاء على الجوع، باستخدام أدوات مبتكرة من علوم المناخ والتمويل لربط نظم الإنذار المبكر بالآليات الاستجابية المبكرة، ومن خلال تنفيذ البرامج التي تنشئ الأصول الإنتاجية، وتعزز إنتاج الأغذية المتنوعة تغذوياً، وتنوع استراتيجيات سبل كسب العيش وإعادة تأهيل الموارد الطبيعية.

◀ ويعتبر النهوض بفرص التسويق، والإنتاجية، وسبل العيش المتعلقة بأصحاب الحيازات الصغيرة وسيلة قوية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية. وتعتبر برامج الاستثمار التي تحد من المخاطر في سلاسل القيمة الغذائية ذات أهمية خاصة. وتعزز برامج البرنامج على جانب الطلب الرامية إلى تيسير وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق الزراعية من أثر مشترياته وخبرته في هذه الأسواق – وكذلك من أثر وخبرة المشتريين الآخرين التابعين للقطاعين العام والخاص – بما يساهم في بناء النظم الغذائية الصامدة، وإنتاج أغذية متنوعة تغذوياً وتجهيزها، ونظم التجميع المراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة، والإدارة المحسنة لمرحلة ما بعد الحصاد، وتنشيط تنمية الأسواق المستدامة التجارية والمؤسسية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الريفية والحضرية الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر موارد ثمينة في النظم الغذائية.

◀ وتقوم مجموعة من الجهات الفاعلة بما فيها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة بضخ استثمارات كبيرة في تعزيز قدرات الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى الداعمة لزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والنظم الزراعية. وسيواصل البرنامج تأدية دور عن طريق ضخ استثمارات استراتيجية على جانب الطلب لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية ذات الصلة، ومنظمات المزارعين، والمنظمات المجتمعية الأخرى، لمساعدة المجتمعات المحلية على قيادة ومواصلة كفاحها الذاتي ضد الجوع ولتحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

◀ وستتضمن الأنشطة المصممة والمنفذة مع الشركاء نحو بلوغ النتيجة الاستراتيجية 3 تحويلات غير مشروطة للموارد لدعم الحصول على الغذاء؛ وإنشاء أصول ودعم سبل العيش؛ وتعزيز القدرات الفردية؛ وتعزيز القدرات المؤسسية؛ ودعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة. كما ستتضمن الأنشطة نحو بلوغ النتيجة الاستراتيجية 4 تحويلات غير مشروطة ومشروطة للموارد لدعم الحصول على الغذاء؛ والتكيف مع تغيرات المناخ وإدارة المخاطر؛ وتعزيز القدرات الفردية؛ وتعزيز القدرات المؤسسية وقدرات السوق؛ وإنشاء أصول ودعم سبل العيش.

(52) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. تقرير التنمية الريفية لعام 2016: تعزيز التنمية الريفية الشاملة للجميع (سيصدر عما قريب).

◀ نظراً لأن مساهمات البرنامج في هذا الهدف الاستراتيجي وهاتين النتيجتين الاستراتيجيتين ستتسأ من توجهه على جانب الطلب، ستركز أنشطة البرنامج على تحسين الجوانب المتعلقة بجانب الطلب للنظم الغذائية معالجة القيود على جانب الطلب بشأن إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة ونمو الدخل. وسيتم إرساء شراكات استراتيجية وتشغيلية مع وكالات وجهات فاعلة ذات قدرات تكميلية لتنشيط الإنتاجية المتعلقة بجانب العرض، كما يرد على سبيل المثال في هدي التنمية المستدامة 2 و5.

الهدف الاستراتيجي 4: دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

النتيجة الاستراتيجية 5: امتلاك البلدان لقدرات معززة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يعمل الدعم الدولي لتقوية القدرات، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، على توفير الخدمات المشتركة، وتحسين تنفيذ الخطط الوطنية لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وخاصة من خلال مزيد من نقل التكنولوجيا، والابتكار، وتحسين جمع البيانات وجودتها، وتقاسم المعرفة (غاية التنمية المستدامة 9-17).

و

النتيجة الاستراتيجية 6: اتساق سياسات دعم التنمية المستدامة. أن تكون السياسات الخاصة بالقضاء على الجوع وترويج التنمية المستدامة متسقة وداعمة للجهود الجماعية من أجل التنمية المستدامة في كل أبعادها (غاية التنمية المستدامة 14-17).

50- تشير تجربة البرنامج وتحليلاته إلى أن القدرات المادية والتقنية والتنظيمية والمؤسسية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية في السياقات الإنسانية والإنمائية لا تتوافر في كثير من الأحيان على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وكثيراً ما تكون هناك فجوات في المهارات والقدرات اللازمة لإجراء الإصلاح السياساتي والمؤسسي، بما في ذلك جمع أصحاب المصلحة المتعددين والتنسيق بينهم. وفي العديد من السياقات التي يعمل فيها البرنامج، هناك حاجة ملحة إلى تنمية القدرات لتعزيز الجودة التقنية والأداء التنظيمي، كجزء من جهود الإصلاح ذات الأولوية التي تعكس احتياجات أصحاب المصلحة المتعددين وتطلعاتهم. وبالإضافة إلى تقديم دعم محدد لتعزيز القدرات في إطار الأهداف الاستراتيجية والنتائج الاستراتيجية الواردة أعلاه، فإن البرنامج سوف ييسر الشراكات المسؤولة والخاضعة للمساءلة من أجل تعزيز القدرات القطرية، وضمان اتساق السياسات والإجراءات، والتشجيع على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في التنفيذ، ويعزز من الابتكار لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

◀ سيساعد البرنامج على تعزيز القدرات وبيسر الدعم في هذا المجال للحكومات في تنفيذ خطة القضاء على الجوع والخطط الوطنية ذات الصلة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تمويل ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوفير الخدمات المشتركة. وسيركز البرنامج على القطاعات التي يتمتع فيها بكفاءات أساسية يعترف بها أصحاب المصلحة الوطنيون والشركاء في السياق القطري، وفق ما يحدده البرنامج في خطته الاستراتيجية القطرية.

◀ وللمساعدة في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب، فإن لتوفير البيانات العالية الجودة والمصنفة بصورة تفصيلية أمراً شديداً الأهمية لإرشاد البرمجة الملائمة المستندة إلى الأدلة. وسيستطلع البرنامج الفرص المواتية للتشغيل البيئي لنظم إدارة البيانات فيما بين الوكالات والشركاء والحكومات، وينفذها حيثما أمكن. وسيستفيد البرنامج من شبكة الأمن الغذائي الفريدة من نوعها لديه لتقديم الدعم المتواصل لجمع البيانات الموثوقة ولبناء القدرات اللازمة لنشرها في الوقت المناسب، ولا سيما البيانات المتعلقة بتحليل انعدام الأمن الغذائي، والهشاشة، والمخاطر، والأثر.

◀ وسيشارك البرنامج بنشاط في الحوارات المتعلقة بالأهداف والغاية المدرجة في إطار الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة على المستويين القطري والإقليمي، وسيساهم فيها، بما في ذلك المجالات الأساسية المتعلقة بالسياسات وبالروابط البرمجية بين ذلك الهدف وغيره من الأهداف الأخرى، من قبيل تلك المتعلقة بالتعليم، أو القضاء على الفقر، أو تغير المناخ، أو السلام والعدالة، أو الصحة، أو المساواة بين الجنسين.

◀ وستتضمن الأنشطة المصممة والمنفذة مع الشركاء نحو بلوغ النتيجة الاستراتيجية 5 تعزيز القدرات المؤسسية؛ وخدمات ومنصات مشتركة؛ والتحليل والرصد والتقييم والتقييمات المشتركة للاحتياجات. أما الأنشطة نحو بلوغ النتيجة الاستراتيجية 6 فستتضمن تعزيز القدرات المؤسسية، والتحليل والرصد والتقييم والتقييمات المشتركة للاحتياجات.

◀ ويتصور البرنامج أن يؤدي دوراً محدوداً في العمل نحو بلوغ هذا الهدف الاستراتيجي وهاتين النتيجتين ونتاجيه الاستراتيجيتين حيث تتطور القدرات التقنية والتنظيمية والمؤسسية وتُرسى الشراكات، وتؤدي أطر السياسات إلى تعزيز فعالية تصميم الأمن الغذائي والتدخلات التغذوية وتنفيذها والتنسيق بينها في السياقات الإنسانية والإنمائية.

الهدف الاستراتيجي 5: إرساء الشراكات لتحقيق نتائج أهداف التنمية المستدامة

النتيجة الاستراتيجية 7: امتلاك البلدان النامية لطائفة من الموارد المالية للاستثمار الإنمائي. تمكّن البلدان النامية، بفضل الموارد المالية الإضافية المتاحة من مصادر متعددة، من الانخراط في عمل متنسق ومطرّد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (غاية التنمية المستدامة 17-3).

و

النتيجة الاستراتيجية 8: اقتسام المعارف والخبرات والتكنولوجيا يعزّز الدعم المقدم من الشراكة العالمية لجهود البلدان الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يقوم البرنامج، استجابة للحالات الإنسانية وغيرها أو تلبية لدعوة شركائه، بتوفير الخدمات المشتركة وبتعبئة واقتسام المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (غاية التنمية المستدامة 17-16).

51- تشدد التزامات الزعماء العالميين في خطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سينداي للحد من أخطار الكوارث والقمة العالمية للعمل الإنساني على الأهمية القصوى للأدوار المحسنة للحكومات والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية الأخرى في تمويل مبادرات التنمية والاستعداد والاستجابة والإنعاش في العمل الإنساني. وتواجه البلدان تحديات معقدة في إيجاد الجودة والكمية المطلوبة من الاستثمارات. والخبرة الطويلة للبرنامج في إرساء شراكات فعالة مع القطاعين العام والخاص من أجل تمويل الأنشطة الإنسانية والإنمائية – بما في ذلك الابتكارات التكنولوجية والمؤسسية – يمكن أن تضيف قيمة إلى الجهود القطرية اللازمة لبناء التحالفات المطلوبة للاستثمار والعمل. ويقوم البرنامج بتوصيل المساعدة الغذائية من أجل إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ والقضاء على الجوع بكل أشكاله، مستفيداً من قدرات سلسلة الإمداد الخاصة به وقوته الشرائية لتعزيز الأسواق والقدرات الوطنية. كما يعمل البرنامج كثيراً بوصفه الخيار المفضل لتقديم خدمات سلاسل الإمداد للحكومات والشركاء في العمل الإنساني والإنمائي، ويستخدم خبراته في سلاسل الإمداد في تخطيط الطرائق، وتجميع الطلب، وتعظيم الشبكات والتعاقدات الابتكارية لتقديم المزيد بموارد أقل مع الحفاظ على الموثوقية، وكفاءة التكلفة، وسرعة الحركة، والجودة. وسيواصل البرنامج تقديم خدمات سلاسل الإمداد وخدمات ومنصات مشتركة أخرى، وتحسين إمكانية الحصول على الموارد، والخبرات، والمعارف والوصول إلى الشبكات لدعم جهود أصحاب المصلحة في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

◀ تتمثل إحدى نقاط القوة الرئيسية لدى البرنامج في قدرته على القيام بسرعة بتوسيع النطاق والاستجابة للآزمات المعقدة السريعة التغير، من خلال عمليات كبيرة في مجالات اللوجستيات، وسلاسل الإمداد، والاتصالات. وتتسم الخدمات المشتركة التي يوفرها البرنامج من خلال هذه العمليات بأهمية بالغة في دعم الجهود القطرية، والإقليمية، والعالمية للاستجابة للآزمات الإنسانية. وسيواصل البرنامج توفير الخدمات ذات الجودة الرفيعة والتوقيت الحسن للحكومات وشركاء العمل الإنساني في مجال الاستعداد للطوارئ باعتباره قائد مجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ التابعتين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وكمدير لخدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية ومستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، ومن خلال توفير الحلول الهندسية المستدامة للاحتياجات الإنسانية.

← وسيستحدث البرنامج ويصقل منصات تسليم مشتركة للتحويلات القائمة على النقد، وقدرات المشتريات المحلية، والمبادرات المماثلة التي تدعم تنفيذ الحكومات وشركاء الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لأهداف التنمية المستدامة. وتساند منصات التسليم المشتركة ما يوجد لدى البرنامج فعلاً من منصات للتسليم لتوفير التحويلات القائمة على النقد وتحسين كفاءة التكلفة في المبادرات المتعددة للتحويلات القائمة على النقد التي تستهدف نفس المستفيدين. وهي تبسط العمليات، وتقلل من إمكانية الازدواج والاحتيايل وإساءة الاستخدام، وتحسن آليات التحقق والرصد عموماً. فمنصات التسليم المشتركة مفيدة ليس فقط في التنفيذ الذي يقوم به أصحاب المصلحة العاملين في المجال الإنساني وشبكات الأمان وحدهم، ولكن أيضاً الحكومات والجهات المانحة التي تتطلب تحقيق وفورات الحجم واستخدام آليات التسليم المشتركة لتحسين خدمة المستفيدين.

← وسيساند البرنامج التدابير القائمة على الشراكات لمواصلة الابتكار والتعلم بغية معالجة التحديات المتعددة التي تواجه التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مما يضاعف تأثير حضوره في أكثر من 80 بلداً. ويتيح التعاون الحصول على الموارد، والخبرات، والمعارف، والشبكات التي تعتبر أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتيسير تنفيذ خطة 2030، سيسانده البرنامج البلدان في تعبئة موارد متزايدة، ومطرده، ومرنة، بما في ذلك من خلال علاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

← إن خبرة البرنامج كأحد كبار المشترين في الأسواق للمنتجات الغذائية وخدمات النظم الغذائية توفر له معرفة واسعة بالظروف والفرص والتحديات في الأسواق لمجموعة من المنتجات والخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان، والتأمين، والصرف الأجنبي. ويقوم الدور الأخذ في الازدياد للتحويلات النقدية في حافظة البرنامج بتعميق هذه المجموعة من المهارات والقدرات. كما يسعى عدد متزايد من البلدان والكيانات الإقليمية إلى الحصول على دعم البرنامج في تطوير أدوات مالية ابتكارية من أجل تحسين القدرة على الصمود، وتعميق الشمول المالي، وترويج الأمن الغذائي والتغذية المحسنة على المستويات الأسرية والمجتمعية والوطنية والإقليمية. وسيواصل البرنامج الاستجابة لهذه الطلبات، من خلال التركيز على تحسين القدرات للإدارة الفعالة للمخاطر والاستعداد على مستويات متعددة من التجميع. وتشمل الأمثلة على هذه الجهود دعم البرنامج لمبادرة التأمين المشترك لوكالة القدرة الأفريقية على مواجهة المخاطر التي أطلقها الاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى تحسين الاستجابات الحالية لحالات طوارئ الأمن الغذائي المتعلقة بالمناخ من خلال تزويد البلدان الأعضاء بالتمويل السريع في حالة وقوع كوارث طبيعية، ونهج الإدارة الشاملة للمخاطر التابع لمبادرة الصمود الريفي التي تساعد المجتمعات المحلية في أن تكون أكثر قدرة على الصمود في مواجهة تقلبات وصددمات المناخ من خلال دمج أربع استراتيجيات لإدارة المخاطر: تحسين إدارة الموارد من خلال إنشاء الأصول؛ والتأمين؛ وتنويع سبل العيش والائتمان الصغير؛ والمدخرات.

← وستتضمن الأنشطة المصممة والمنفذة مع الشركاء نحو بلوغ النتيجة الاستراتيجية 7 التكيف مع تغير المناخ وإدارة المخاطر؛ وتعزيز القدرات المؤسسية؛ والتحليل، والرصد والتقييم والتقييمات المشتركة للاحتياجات. أما الأنشطة نحو بلوغ النتيجة الاستراتيجية 8 فستشمل تعزيز القدرات المؤسسية؛ وتقديم خدمات ومنصات مشتركة؛ والتحليل والرصد والتقييم.

← ولن ينفذ البرنامج هذه الأنشطة في السياقات التي تتوفر فيها بدائل تجارية مجدية، وشاملة للجميع، ومأمونة، وموثوقة أو حينما تتمتع جهات فاعلة أخرى بموقع أفضل للمساهمة لضمان الحصول على مجموعة من الموارد المالية من أجل تنفيذ استثمارات إنمائية، خاصة في البلدان النامية، وتقاسم المعارف والخبرات والتكنولوجيا، وتعزيز دعم الشراكات العالمية لهذه البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الحصائل الاستراتيجية للبرنامج

52- من المنتظر أن تكون غايات التنمية المستدامة المحددة وطنياً هي الغايات العالمية لتلك الأهداف في صيغة تتناسب مع السياق المحلي. وبالإسترشاد بالنتائج الاستراتيجية للبرنامج، ومع مراعاة السياقات والأولويات المحلية فإن البرنامج سيسهم في

الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعة من الحصائل الاستراتيجية للبرنامج والمتعلقة بكل نتيجة من النتائج الاستراتيجية. وتعكس الحصائل الاستراتيجية للبرنامج النتائج التي تسهم فيها مساعدة البرنامج والتي تحدد المجموعات السكانية والمؤسسات والنظم المستهدفة بالدعم. وتعتبر الحصائل الاستراتيجية نتائج استراتيجية أعيدت صياغتها بحيث تعطي مزيداً من التركيز على السياقات المحلية ومن الارتباط بها. وتعكس صيغة الحصائل الاستراتيجية للبرنامج غايات أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني التي سيعمل البرنامج على تحقيقها مع الشركاء الوطنيين ووكالات الأمم المتحدة. وسيتم قياس تحقيق هذه الأهداف بالمؤشرات الوطنية المرتبطة بهدف التنمية المستدامة 2 و17. وسوف تتم صياغة الحصائل الاستراتيجية على المستوى القطري وتوضع في سياق الاحتياجات والأولويات المحلية، باستخدام صيغة مرتبطة بالحصائل الاستراتيجية لفريق الأمم المتحدة القطري.

53- وتتناول الحصائل الاستراتيجية للبرنامج الآثار القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل التي تساهم في تحقيق الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة والنتائج الاستراتيجية للبرنامج. وتحدث الحصائل الاستراتيجية للبرنامج عن الناس الذين سوف يستفيدون (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) أو الكيانات (الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة)، والمجال الجغرافي، والنتيجة المراد بلوغها، والإطار الزمني المتوقع لتدخل البرنامج. وتتواءم الحصائل الاستراتيجية للبرنامج التي صيغت على المستوى القطري مع فئات الحصائل الاستراتيجية الموحدة المدرجة في إطار النتائج المؤسسية.

54- ونظراً لأن الحصائل الاستراتيجية تعكس حالة البلد المعين ودينامياته، فإنه يلزم أن تكون ملائمة للسياق القطري وأن تتناغم مع الجهات الفاعلة على المستويين الوطني ودون الوطني وأن تظهر موافقة كاملة مع الأولويات والأهداف الوطنية. وتتباين فرادى الحصائل الاستراتيجية بين البلدان من حيث التركيز والصيغة، غير أنها جميعاً تظهر صلة واضحة بتحقيق إحدى الغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة. ومن الأهمية بمكان أن البرنامج لا يستطيع أن يحقق بمفرده الحصائل الاستراتيجية، فتحقيقها يتطلب تعزيز الجهود المنسقة والمتسقة التي يقودها أصحاب المصلحة الحكوميون وتشمل جميع الشركاء.

55- وترتبط الحصائل الاستراتيجية للبرنامج بالغايات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة ضمن إطار متين للنتائج بما يتماشى مع توصيات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (53) ويستند إطار النتائج هذا إلى سلسلة النتائج الواردة في الشكل 1، والتي توضح كيفية تحقيق المستوى المؤثر للغايات الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية ذات الصلة من خلال النتائج الاستراتيجية التي ستوضع على المستوى القطري من خلال مجموعة من الحصائل الاستراتيجية للبرنامج المتولدة من نواتجه. وتتعلق النواتج بأنشطة البرنامج، وبما تحققه ومقدار ما تحققه ومن هو المستفيد منها. وهي تُعد بمثابة النتيجة المباشرة لأنشطة البرنامج وتصف النواتج الآثار القصيرة الأجل – وهو ما يتحقق عادة خلال فترة تمتد من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات – وهو ما يؤدي إلى مستوى أعلى من الحصائل الاستراتيجية. ويساعد رصد النواتج البرنامج على رصد وإدارة أدائه. وتُعد النواتج التنظيمية موحدة، وهي ترد في إطار النتائج المؤسسية لتيسير تجميع النواتج الخاصة بالخطة الاستراتيجية القطرية على المستوى القطري. وتستند سلسلة نتائج البرنامج إلى نظريات التغيير التي توضح المسارات السببية التي تسهم أنشطة ونواتج البرنامج من خلالها بصورة مباشرة وملموسة في حصائل البرنامج اللازمة لتحقيق الآثار المرتبطة بهدف التنمية المستدامة 2 و17.

ربط عمل البرنامج مع الغايات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة

56- في حين أن نقطة انطلاق البرنامج هي عمله للقضاء على الجوع، أي هدف التنمية المستدامة 2، فإن التحديات والحلول المترابطة المنخرطة في إنهاء الجوع والفقر تعني أن البرنامج سيسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق معظم أهداف

(53) وفقاً لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تُعد النواتج تغُيرات في مهارات أو قدرات أو إمكانات الأفراد أو المؤسسات، أو توافر منتجات وخدمات جديدة تنتج عن استكمال أنشطة ضمن تدخل إنمائي يخضع لسيطرة المنظمة. وهي تتحقق بموارد تقدّم في غضون فترة زمنية محدّدة. وبالمثل، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يُعرّف النواتج بأنها المنتجات والخدمات التي تنتج عن استكمال أنشطة في إطار تدخل إنساني.

التنمية المستدامة الأخرى. وسيمثل تركيز البرنامج الأساسي على القضاء على الجوع المدخل والمسوغ للإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى غير الهدف 2.

57- وعلى سبيل المثال فإن البرنامج، بدعمه أو تنفيذه لبرامج الوجبات المدرسية، قد يسهم في غايات هدف التنمية المستدامة 2 المتعلقة بالحصول على الغذاء، أو تحسين التغذية، أو سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة، في الوقت الذي يقدم فيه في الغالب مساهمات ضخمة لتحقيق الغايات الأخرى لأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بالتعليم (هدف التنمية المستدامة 4)، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هدف التنمية المستدامة 5)، والدخل الأسري (هدف التنمية المستدامة 1)، والصحة (هدف التنمية المستدامة 3). ففي كوت ديفوار عام 2016، على سبيل المثال، وبدعم من برنامج ماكغفرن-دول، قدم البرنامج وجبات ساخنة يومية إلى 125 000 طفل في 613 مدرسة ابتدائية عامة في الأقاليم الأشد حرماناً في البلاد، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز قدرة المزارعات على إمداد البرنامج المذكور بالأغذية. وتسهم مثل هذه البرامج في نتائج البلاد المتعلقة بالتعليم والقضايا المساواة بين الجنسين، مع دعمها كذلك للنتائج الصحية المرتبطة بالممارسات الغذائية.

58- ومساندة لهدف التنمية المستدامة 17، وبالتشاور والتعاون بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، فإن البرنامج يمكن أن يستجيب إلى طلب تتقدم به حكومة وطنية وشركاء لتوفير خدمات غير مرتبطة مباشرة بجهود القضاء على الجوع ولكنها تدعم تحقيق أهداف خطة عام 2030 وتتماشى مع نقاط قوة البرنامج وقدرته على المساعدة. وطوال أزمة الإيبولا الإقليمية في 2014-2015، مثلاً، عمل البرنامج في كل البلدان الموبوءة، ووفر الدعم اللوجستي الحيوي والهندسي إلى منظمة الصحة العالمية ومجتمع العمل الإنساني، بما في ذلك محاور للتخزين، والشراء، والنقل، واللوجستيات في عواصم البلدان المعنية وبالقرى منها، إلى جانب 11 قاعدة لوجستية متقدمة في ثلاثة بلدان.

59- وستكون مساهمات البرنامج في أهداف التنمية المستدامة الأخرى على المستوى القطري من خلال ربط نواتج البرنامج بحصائل الشركاء الوطنيين والشركاء الآخرين المتعلقة بغايات التنمية المستدامة غير تلك التي تنعكس بالفعل في النتائج الاستراتيجية للبرنامج.

الحدود والسياق

60- بالنظر إلى اتساع نطاق هدف التنمية المستدامة 2 و17 فمن المهم رسم حدود انخراط البرنامج من المنظور الاستراتيجي، لا فيما يتعلق بالاستجابة للتحديات أو فرص الانخراط التي قد تنشأ فحسب. ويعتمد البرنامج على موارده، ومعارفه، ومهاراته الذاتية في كل سياق مع احترامه للقيمة المضافة التي يقدمها الشركاء واستفادته منها. وقد لا يكون هناك دور كبير للبرنامج للعمل نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 2 و17 في البلدان القادرة على الاضطلاع بالوظائف والتدابير الضرورية بنفسها، أو في السياقات التي تتوفر فيها بدائل تجارية مجدية، وشاملة للجميع، ومأمونة، وموثوقة، أو جهات فاعلة أخرى تتمتع بموقع أفضل للمساهمة. ومن خلال العمل مع مجموعة من الشركاء الدوليين والإقليميين والوطنيين، يرمي البرنامج إلى دعم البلدان لتمكينها من تولي المسؤوليات التشغيلية، والمالية، والتقنية لتحقيق هدف القضاء على الجوع. وبالنسبة للبلدان التي يمكنها تحقيق القضاء على الجوع بحلول عام 2030 دون مساعدة، فإنه ينبغي إنهاء وجود البرنامج تدريجياً في مثل هذه البلدان. وبالنسبة لهدف التنمية المستدامة 17 فإن مساندة البرنامج للبلدان قد تتعلق بالأهداف الإنمائية أو الإنسانية غير هدف القضاء على الجوع.

61- وقد تدعو الحاجة إلى عمل البرنامج في بلد ما في إطار ثلاثة أنواع عريضة من السياقات:

➤ التعطيل؛ و/أو

➤ الفقر الهيكلي؛ و/أو

➤ حالات الانتقال/الإنعاش؛ و/أو

➤ الوقاية من الكوارث والتخفيف من مخاطرها.

وغالباً ما تتداخل هذه السياقات. ومن المهم بشكل خاص الإقرار بأن الناس الأشد فقراً والأكثر ضعفاً يواجهون عادة حالات تعطيل متكررة تمنع الاستثمارات المطردة في التصدي للفقير الهيكلي وتقوض الجهود الرامية إلى الإنعاش.

التعطيل

62- إن التعطيل هو أي نوع من الصدمات الذي يؤدي بفعل ضخامة حجمه إلى إيقاف التنمية المستدامة على المستوى المجتمعي. وتشمل الأمثلة على ذلك الكوارث الطبيعية، وحالات نقص الأغذية، والارتفاعات الضخمة والسريعة في الأسعار، والركود الاقتصادي، والجائحات، والنزاعات. وتقود ظروف التعطيل هذه إلى نوعين من الحالات التي تدعو الحاجة فيها إلى المساعدة لإنقاذ الأرواح وسبل العيش: النوع الأول هو حالة طوارئ تقود فيها المرحلة الأولية بعد صدمة رئيسية إلى أزمة تتهدد الأرواح؛ أما النوع الثاني الذي يناظر سابقه من حيث الأهمية فهو تعطيل طويل الأجل ناجم عن أزمة معقدة مثل نزاع ممتد ونزوح قسري يعيق القدرة على الاستثمار، والنمو، والتطور، بحيث تُترك المجتمعات المحلية عاجزة عن التصدي. وحينما تتولى المجتمعات المحلية والحكومات المضيفة رعاية المجموعات السكانية النازحة، وعلى مدى عقود في بعض الأحيان، فإن قدراتها تنوء بما تحمله، ولا سيما حينما تكون هناك تدفقات ضخمة من الناس الذين يفرون من النزاع والعنف البالغ.

الفقير الهيكلي

63- يتواصل الفقر المدقع والجوع حتى حينما يحل السلام، والاستقرار، وتتوافر القدرة على الاستثمار، بل وحتى في البلدان ذات المؤشرات الجيدة للاقتصاد الكلي. وكثيراً ما يتعلق الطابع "الهيكلي" لهذا الفقر بمظاهر عدم المساواة، وعجز سياسات ونظم الحماية الاجتماعية عن الوصول إلى كل المحتاجين وعن ضمان حصولهم على الغذاء. وفي العديد من الحالات فإن هذا العجز يديم سوء التغذية من الأم إلى الطفل، بما يؤدي إلى حلقة الجوع المتوارثة بين الأجيال التي لا تخفف منها التنمية والنمو الاقتصادي الواسعين. وتشكل أوجه عدم المساواة بين الجنسين المستمرة والهيكلية، ولا سيما المؤسسات والمعايير والممارسات التي تحد من فرص النساء للمشاركة في المحافل التعليمية، والصحية، والاقتصادية، والسياسية، حاجزاً ضخماً أمام التنمية المستدامة والتغلب على الفقر والجوع المترسخين؛ ولذلك فإنه من المهم فهم ممارسات عدم المساواة بين الجنسين وتغيير هذه الممارسات. وقد تجعل العوامل الجغرافية، والافتقار إلى البنى التحتية، وقلة الكثافة السكانية، من الأصعب على الحكومات توفير الخدمات في المناطق الريفية، ولا سيما لأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يشكلون غالبية الناس الفقراء. على أنه مع توسع التمدين في البلدان النامية، فإن الفقر المدقع يظهر أكثر فأكثر في المدن، حيث تعجز الخدمات بفعل اتساع نطاق الفقر ومعدل الهجرة عن القيام بواجباتها، مما يترك الأشد فقراً دون شبكات أمان. وبفعل تغير المناخ، وتدهور النظم الإيكولوجية، والنمو السكاني، تتفاقم التحديات التي يواجهها السكان في هذا السياق. ولتعزيز القدرة على الصمود لدى الأسر والمجتمعات المحلية الضعيفة أهمية قصوى للتصدي لآثار عوامل الإجهاد تلك.

حالات الانتقال/الإنعاش

64- تغطي عملية الإنعاش من التعطيل عادة الفترة اللاحقة لصدمة كبرى، مثل زلزال، أو موجة جفاف، أو فيضان، أو فترة الانتقال بعد النزاع إلى السلام وعودة النازحين وتوطنهم مجدداً. وفي غالب الأحيان لا يكون الإنعاش عملية خطية، وخصوصاً حينما يعاني الناس والمجتمعات المحلية من الضعف البالغ، مما يجعل من المحتمل حدوث نكسات ناجمة حتى عن صدمات وعوامل ضاغطة ثانوية. ويؤكد هذا الخطر أهمية تعميم أنشطة بناء القدرة على الصمود، ولا سيما الاستعداد، والحد من مخاطر الكوارث، وشبكات الأمان، ضمن الجهود القطرية وفي كل أعمال البرنامج. وفي المجتمعات المحلية والبلدان التي لا تواجه مستويات عالية من المخاطر فإن من المفترض أن يكون بالمستطاع القيام بالإعمار إذا ما توافرت الاستثمارات المطردة.

الوقاية من الكوارث والتخفيف من مخاطرها

65- يمكن حتى المجتمعات المحلية التي لم تعاني من انقطاعات خطيرة أو لم تتأثر بالفقير الهيكلي، أن تكون شديدة الضعف ومعرضة لمخاطر كبيرة تتمثل في إمكانية حدوث انقطاعات حادة من قبيل الأحداث المناخية المتطرفة والناجمة عن تغير المناخ، أو غير ذلك من الصدمات بما في ذلك النزاعات. وهناك حاجة إلى استثمارات كبيرة وإلى شراكات طويلة الأجل

لتعزيز قدرة الحكومات وأصحاب المصلحة المحليين على الوقاية من المخاطر وتخفيف حدتها، ولا سيما من خلال الاستعداد والأخذ بنهج متكاملة لإدارة المخاطر.

رابعاً. العمل على المستوى القطري

دعم الجهود القطرية للقضاء على الجوع

66- دعم الجهود القطرية لتحقيق هدف القضاء على الجوع. يتطلب القضاء على الجوع فهماً مشتركاً لسياقات هذه الظاهرة في بلد ما واتفاقاً على التدابير ذات الأولوية لمعالجة تلك السياقات. وتوفر السياقات المحلية البارامترات اللازمة للاحتياجات والأولويات الوطنية وللانخراط الاستراتيجي للبرنامج وشركائه في البلد المعني. ولا يحدد السياق فحسب أوليات العمل، بل أنه يؤثر أيضاً على التدابير المزمع اتخاذها ويعكس التحديات التي تواجه الشركاء والناس في سعيهم للقضاء على الجوع. وتدعو كل المؤتمرات البارزة إلى العمل التعاوني للاستجابة إلى السياقات المحلية، في حين أن خطة عام 2030 تؤكد أيضاً أهمية الإقرار بأن بعض السياقات تواجه تحديات أعظم من غيرها ومن ثم فإن لها احتياجات خاصة للمساعدة.⁽⁵⁴⁾

67- وسيشمل السياق في كل بلد وكل حالة داخل البلد مزيجاً معقداً من العوامل، بما في ذلك الوضع السياسي والاقتصادي، والممارسات والأعراف الاجتماعية والثقافية، والقدرات، والسمات الجغرافية. وقد تكون هناك سياقات متباينة في البلد الواحد وربما تنتقل المجموعات السكانية الضعيفة من سياق إلى آخر على مدى الزمن. وتتطلب الاستجابات المراعية للسياقات تدابير مختلفة ضمن البلد الواحد وفي أوقات متباينة، بما يتماشى مع الاحتياجات المتفاوتة للنساء، والرجال، والبنات، والأولاد، ومجتمعاتهم المحلية. ولذلك فإن من المهم أن يتفق الشركاء على السياق وأن يراعوه بشكل مناسب على المستوى الاستراتيجي. وسيستخدم البرنامج طائفة واسعة من الأدوات، مثل تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها والنهج الثلاثي الأبعاد، في تحليل السياق وتحديد البرامج الملائمة بالتعاون الوثيق مع الشركاء.

نهج الخطط الاستراتيجية القطرية

68- سيتم تنفيذ خطة عام 2030 على المستوى القطري، وسيعمل البرنامج مع أصحاب المصلحة الوطنيين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لتحديد السبيل الأمثل لدعم الاستراتيجيات القطرية الرامية إلى القضاء على الجوع، وإرساء الصلات الضرورية عبر القطاعات والسياقات، وضمان الاتساق مع الاستراتيجيات العريضة للبلدان الخاصة بالتنمية المستدامة ودعمها. وعلى هذا فإن جوهر الخطة الاستراتيجية (2017-2021) يتمثل في نهج التخطيط الاستراتيجي القطري للبرنامج، الذي يتألف من استعراضات استراتيجية وخطط استراتيجية قطرية. وتتمثل أهداف نهج التخطيط الاستراتيجي القطري فيما يلي: (1) دعم البلدان في تحقيق التقدم على طريق القضاء على الجوع؛ (2) تفعيل الخطة الاستراتيجية (2017-2021) على الصعيد القطري، بما في ذلك الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ؛ (3) النهوض بالاتساق والتركيز الاستراتيجيين وبالفعالية التشغيلية للمساعدات التي يقدمها البرنامج ولشركائهم عملاً للجهود القطرية والإقليمية الساعية إلى التصدي لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، مع استمرار التزام البرنامج بمبادئه ومساءلته، وتوقع نفس الشيء من شركائه.

الاستعراضات القطرية التي تقودها البلدان والمركزة على هدف التنمية المستدامة 2

69- سيشارك البرنامج، وبيسر حيثما كان ذلك مناسباً، الاستعراضات الاستراتيجية التي تقودها البلدان بشأن التحديات والجهود المتعلقة بالجوع. ولا يمكن لهذه الاستعراضات أن تكون مفيدة وذات مغزى ما لم تكن تشاورية وشاملة، مع تحليل جلي وموثوق للسياق الإنساني والإنمائي يحدد التحديات التي تواجه البلد المعني على طريق تحقيق هدف القضاء على الجوع، مثل الفجوات في أطر وبرامج السياسات الوطنية، وفي تمويل القطاعين العام والخاص لقطاع الأمن الغذائي والتغذية، وفي قدرات التنفيذ المتوفرة لدى المؤسسات الحكومية وغيرها. وينبغي أن يسهل الاستعراضات الاستراتيجية النقاش بشأن السبل التي يمكن

(54) خطة عام 2030، الفقرة 56: "إننا إذ نضع هذه الأهداف والغايات نعترف بأن كل بلد يواجه تحديات محددة في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة، ونشدد على التحديات الخاصة التي تواجه أكثر البلدان ضعفاً، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التحديات المحددة التي تواجه البلدان المتوسطة الدخل. وتتطلب البلدان التي تمر بحالات نزاع اهتماماً خاصاً أيضاً".

بها لشركاء البلد المعني، بما في ذلك البرنامج، توفير الدعم لهذا البلد على طريق القضاء على الجوع. ويتعين إجراء الاستعراض الاستراتيجي والعملية اللاحقة للتخطيط الاستراتيجي القطري كجزء من جهود فريق الأمم المتحدة القطري بغية العمل معاً، بما في ذلك من خلال إطار نهج توحيد الأداء و/أو طرائق أخرى حسب الاقتضاء.

70- واستناداً إلى الاستعراضات الاستراتيجية التي تقودها البلدان وتمشياً مع عمليات التخطيط التي تنفذها الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، فإن البرنامج سيحدد الغايات والنتائج الوطنية التي يتمتع إزاءها بموقع طيب يتيح له دعمها. وسيقرر البرنامج، بالتعاون مع الحكومات والشركاء الآخرين، الحصائل التي يمكن له أن يسهم فيها تحقيقاً لهدفي التنمية المستدامة 2 و17؛ وستراعي هذه الحصائل الاستراتيجية للبرنامج المجموعات السكانية والمؤسسات والنظم المستهدفة التي ستجري مساندها للقضاء على الجوع في البلد والإقليم، استناداً إلى السياق حينما يكون ذلك مناسباً.

الخط الاستراتيجية القطرية للبرنامج

71- بغية للتنفيذ الفعال للخطة تفعيل الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2017-2021)، وربط الخطط والتدابير الاستراتيجية والبرامجية القطرية بالجهود الوطنية والعالمية لتحقيق هدف القضاء على الجوع، فسوف تحل الخطة الاستراتيجية القطرية للبرنامج (55) محل المجموعة الراهنة من وثائق فئات المشروعات في البرنامج. وستصبح الخطة الاستراتيجية القطرية أداة البرنامج الاستراتيجية، والبرمجية، والحوكومية للبلد، وستضم الحافظة الكاملة لأنشطة البرنامج في البلد المعني. وعلى نحو ما أوضحت الأقسام السابقة، فإن الحاجة تدعو إلى الخطط الاستراتيجية القطرية ستبقي على تركيز قوي على إنقاذ الأرواح وسبل العيش في حالات الطوارئ كي يتمكن البرنامج من مساعدة البلدان على تحقيق هدف إنهاء القضاء على الجوع وغيره من الأهداف ذات الصلة. ويمكن إدراج استجابات البرنامج لحالات الطوارئ ضمن المخطط الخطط الاستراتيجية القطرية بما يكفل الحفاظ على مرونة البرنامج وقدرته على الاستجابة بسرعة حسبما يقتضي الأمر، والعمل في الوقت ذاته على ضمان أن تُستثمر أية استجابة للأزمة في أنشطة الإنعاش وتمكين تحقيق التنمية طويلة الأجل، وبالأول. وستضمن الخطط الاستراتيجية القطرية ألا تمتد مرحلة الطوارئ أو دور البرنامج نفسه و/أو وجوده بعد انتهاء الحاجة إليه. وعلى هذا فإن وتشتمل الخطط الاستراتيجية القطرية تتضمن على الأنشطة المتعلقة المتعلقة بالسياسات والبرامج إلى جانب سلسلة الإمداد وأوجه الدعم أو المساعدة الأخرى غير البرمجية. وستقوم المخطط الخطط الاستراتيجية القطرية بما يلي:

- (1) تحديد وضع البرنامج ودوره بالاستناد إلى الاحتياجات القطرية ونقاط قوة البرنامج وميادين خبرته ودرايته؛
- (2) تحديد النتائج الوطنية وغايات التنمية المستدامة التي ستسهم فيها النتائج القطرية للبرنامج أثناء فترة الخطة الاستراتيجية القطرية، التي تمتد عادة خمس سنوات، وتوضيح الحصائل الاستراتيجية للبرنامج التي ستدعمها مساهمة البرنامج؛
- (3) تضمين الاستجابة للطوارئ والاستعداد لها في سياق الإنعاش، مع بناء القدرة على الصمود ودعم التنمية طويلة الأجل، وتوفير منصة لاستجابات طوارئ إضافية في حالات الصدمات القصيرة الأجل، عند الاقتضاء؛
- (4) تحديد استثمارات تعزيز القدرات اللازمة للشركاء الوطنيين وللبرنامج على حد سواء؛
- (5) تحديد تدابير الدعم الاستراتيجي، والتمويلي، والتقني التي ستُتخذ للنهوض بمساهمات البرنامج في النتائج الوطنية؛
- (6) تحديد الشراكات المناسبة مع أصحاب المصلحة، ومن بينهم وكالات الأمم المتحدة، بما يتماشى مع عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني الوطني/المنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية المتضررة.

72- وستساعد المخطط الخطط الاستراتيجية القطرية على تحسين كفاءة وفعالية مساعدة البرنامج المقدمة إلى الحكومات والمحتاجين، بما في ذلك المتضررون من النزاعات. وعد الاستقرار. وتشمل مزايا هذا النهج الجديد للعمل القطري ما يلي:

(55) ترد تفاصيل وافية عن ذلك في سياسة الخطط الاستراتيجية القطرية.

← الاتساق لتحقيق هدف القضاء على الجوع. ستتسم استراتيجيات الخطط الاستراتيجية القطرية بفعالية أكبر فعالية في تحويل الخطة الاستراتيجية للبرنامج إلى تدابير على المستوى القطري، وستربط عمليات البرنامج مع الخطط الاستراتيجية الوطنية وخطط الأمم المتحدة، وستيسر أكثر تأطير الأهمية والإنسانية، وتأطير قضايا الأمن الغذائي والتغذية ضمن خطط وبرامج. وسيؤدي تعزيز الاتساق بين الخطة الاستراتيجية وغايات القضاء على الجوع المنفذة بقيادة البلدان الوطنية إلى تحسين التموضع البرامجي والاستراتيجي في البلدان وسيساعد البرنامج على إرساء شراكات أعمق مع الحكومات، والجهات المانحة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وأطراف أخرى.

← المرونة التي تكفل التخطيط للسياقات التشغيلية الدينامية والاستجابات لها، والتوازن بين العمل الإنساني والإنمائي بما في ذلك الاستجابة للصدمات المفاجئة. تتسم الخطط الاستراتيجية القطرية بسياقها المخصوص وقابليتها للمواءمة، وذلك لتيسير الاستجابات المناسبة للتحويلات في البيئة التشغيلية، وتدعيم الصلات بين المساعدة الإنسانية والإنمائية؛ ولتتمكن من بناء القدرات بشكل فعال من خلال ضمان أن تساند الاستجابة للأزمات أنشطة الإنعاش والتنمية الطويلة الأجل، وأن تعكس فهم المخاطر، والهشاشة، والسبل اللازمة لحماية الضعفاء أثناء الأزمات.

← منصة مبنية لتسليم الالتزامات في المجالات المتفق عليها للانخراط وتخطيط استراتيجيات خروج فعالة. تكفل الخطط الاستراتيجية القطرية تعزيز الأنشطة الموجهة لبناء القدرات لمساعدة الحكومات في تصميم وإدارة حلولها للجوع المملوكة وطنياً.

← عمليات تشاورية لتعزيز الأثر. ستركز العملية التحليلية والتشاورية، التي توضع من خلالها الخطط الاستراتيجية القطرية، جهود البرنامج على نقاط قوته، ومن ثم تنهض بالقيمة المضافة للبرنامج، وترعى الانخراط مع الحكومات، وتمكّن الشراكات من الاتساق حول نهج مشترك للقضاء على الجوع.

73- وتوفر الخطة الاستراتيجية (2017-2021) الاتجاه الاستراتيجي للبرنامج ولكنها لا توضح توقعات تدبير موارد البرنامج، وتمويله وأوجه النقص في موارده. والبرنامج منظمة ممولة طوعاً وتعمد كلياً على المساهمات من الحكومات والشركات والأفراد لتمويل عملياته. وستكون الخطة الاستراتيجية المحرك لتعبئة الموارد، وإدارة الأموال وسلطة الإنفاق وللوفاء بالتزام البرنامج بالمبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بتخصيص المساهمات المتعددة الأطراف من أجل المساعدة الإنمائية. ويدرك البرنامج أن تنفيذ سياسات من أجل تناسق العمل الإنساني والإنمائي تدعمه تدفقات التمويل الخاصة بالأنشطة الإنسانية والإنمائية، وستتير الموارد المتاحة والمتوقعة طريق التخطيط التشغيلي القطري الخاص بتنفيذ الأنشطة. وعلى مدى فترة الخطة الاستراتيجية، يتوقع البرنامج أن يعكس تدفق الموارد الاتجاهات السابقة، بما في ذلك من أجل المجالات المترابطة للعمل الإنساني والإنمائي وبناء السلام، وسيمتثل لقرارات تخصيص الموارد التي يتخذها المجلس والتي تقر بهذه الأنماط، بما في ذلك الموارد المتعددة الأطراف.

74- وستُرفع وثيقة سياسات منفصلة بشأن الخطط الاستراتيجية القطرية إلى المجلس للموافقة عليها في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، لتوسيع نطاق المبادئ والعمليات المشار إليها في الخطة الاستراتيجية (2017-2021).

خامساً - قياس الأداء ورصده

75- يقوم النظام الحالي لإدارة الأداء في البرنامج⁽⁵⁶⁾ على إطارين اثنين للأداء هما: إطار النتائج الإدارية، الذي يُعنى بالكفاءة التي يوفر بها البرنامج الخدمات؛ وإطار النتائج الاستراتيجية، الذي يعكس التقدم على طريق تحقيق هدف البرنامج المتمثل في تحسين الأوضاع الحياتية للمستفيدين. ويقدم هذان الإطاران معاً، إلى جانب سلاسل النتائج ذات الصلة، صورة كاملة عن أداء البرنامج. ووفر استخدام الإطارين المذكورين الأساس للتخطيط، والرصد، والإبلاغ على مستوى البرنامج ككل في ظل الخطة الاستراتيجية (2008-2013) والخطة الاستراتيجية الحالية (2014-2017).

(56) إدارة الأداء في البرنامج.

76- ومع الخطة الاستراتيجية الجديدة (2017-2021) فإن البرنامج يغتنم الفرصة لإدماج النتائج الإدارية والاستراتيجية ضمن إطار واحد للنتائج المؤسسية. ويستند إطار النتائج المؤسسية إلى هدفين استراتيجيين مستمدين من الهدفين 2 و 17 من أهداف التنمية المستدامة، وتدعمه خمسة أهداف استراتيجية وثماني نتائج استراتيجية على النحو الوارد في هذه الخطة الاستراتيجية (2017-2021). وتشكل الأهداف الاستراتيجية الخمسة محور التركيز البرامجي والتشغيلي للبرنامج، وترتبط بالجهود الوطنية والعالمية لتحقيق غايات الهدفين 2 و 17 من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى النتائج الاستراتيجية الثماني، توجد الحصائل الاستراتيجية للبرنامج، والنواتج، والأنشطة. وسوف تصاغ بيانات الحصائل الاستراتيجية والنواتج والأنشطة على المستوى القطري تماشياً مع إطار النتائج المؤسسية. وتسمح بيانات الحصائل الاستراتيجية والنواتج والأنشطة الخاصة بالبرنامج، والمربطة بفئات موحدة بقدر من المرونة والعرض السياقي للحصائل الاستراتيجية والنواتج والأنشطة على المستوى القطري، بينما تضمن نهجاً متنسقاً لقياس الأداء وإعداد التقارير على نطاق البلدان. وسوف يكفل إطار النتائج المؤسسية اتساق التصميم والرصد والإبلاغ بالنسبة للخطط الاستراتيجية القطرية على نطاق مكاتب البرنامج. وسيشكل اعتماد إطار النتائج المؤسسية خطوة أخرى على طريق مواءمة أنشطة الرصد والإبلاغ المتعلقة بالنتائج في البرنامج مع الأنشطة النظيرية في وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما اليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

77- وتماشياً مع الأعراف الدولية، تقع على السلطات الوطنية مسؤولية رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ومجموعة مختارة من المؤشرات الوطنية ودون الوطنية والمواضيعية، وذلك بمساعدة من المنظمات الدولية.⁽⁵⁷⁾ وستشمل إدارة أداء البرنامج تتبع مؤشرات الحصائل ومؤشرات العمليات ومؤشرات النواتج ومؤشرات الأنشطة. وسيجري الإبلاغ عن قيم إنجاز الحصائل والنواتج في تقارير أداء سنوية على المستويين القطري والعالمي. إضافة لذلك، فإن وظيفة التقييم في البرنامج ستوفر التقييم المستقل لمساهماته في تحقيق النتائج والأهداف القطرية وكذلك النتائج والأهداف الاستراتيجية العالمية، بما يتفق مع أعراف ومعايير ومبادئ تغطية سياسة التقييم.

78- وبغية ضمان الرصد المتسق لمؤشرات إطار النتائج المؤسسية سيقوم البرنامج بتحديث إطاره المعياري للرصد، بما في ذلك من خلال تعديل الإجراءات التشغيلية الموحدة للرصد ومتطلبات الرصد الدنيا. كما سيتم تحديث كل التوجيهات المؤسسية المتعلقة بالرصد، وستجري مواءمة جميع الأطر المنطقية مع النتائج الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية الجديدة وستضم عناصر التخطيط والمؤشرات الجديدة. كما سيعمل البرنامج على إرساء نماذج تمويل مستدامة لنظم التقييم والرصد بما يمكنه من النهوض باستخلاص النتائج على مستوى الحصائل والإبلاغ عنها.

سادساً. الإطار المالي للبرنامج⁽⁵⁸⁾

79- سيكون إطار الميزانية للخطة الاستراتيجية، الذي سيوضع في سياق استعراض الإطار المالي الحالي، أساسياً لتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية. وبغية تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد، والبرهنة على القيمة المحققة مقابل المال المنفق، وتحسين اتخاذ القرارات، فإن الإطار المالي الجديد يهدف إلى تعزيز الترابط بين الموارد والنتائج. وسيستند هذا الإطار إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، في حين سيستخلص الدروس في الوقت ذاته من منظمات الأمم المتحدة الأخرى حسب الاقتضاء.

80- وكجزء من الإطار المالي الجديد، سيبصر نهج ميزانية الحافظة القطرية لتنفيذ الخطط الاستراتيجية القطرية. وستكفل ميزانية الحافظة الأكثر تبسيطاً ومرونة وضوح الصلات بين التخطيط الاستراتيجي والأداء المالي والتشغيلي. وستتيح ميزانية

(57) وثقتا المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة E/CN.32016/3 و E/CN.32016/2. 2016. تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وكذلك تقرير الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات لرصد فترة ما بعد عام 2015.

(58) يمكن أن يوفر النص المتعلق باستعراض الإطار المالي في النسخة النهائية للخطة الاستراتيجية مخططاً عاماً للكيفية التي يزمع فيها البرنامج ضمان تكامل الخطة الاستراتيجية، والخطط الاستراتيجية القطرية، واستعراض الإطار المالي، وإطار النتائج المؤسسية، دون الخوض في التفاصيل، نظراً لأن ذلك سيُعرض في وثائق السياسات ذات الصلة.

الحافظة القطرية أيضاً تحسين مواعمة أنشطة البرنامج مع وكالات الأم المتحدة الأخرى، ودعم تحقيق التخطيط المشترك، والإداء المشترك، والتعبئة المشتركة للموارد.⁽⁵⁹⁾

81- وتعتبر ميزانية الحافظة القطرية مفهوماً مختلفاً كل الاختلاف عن الاستخدام الحالي للمشروعات المتعددة ذات تواريخ الاستهلاك والانتهاج الخاصة بكل منها. فالميزانية وترتكز على السنة التقويمية، وهي مرتبطة بغايات ونتائج أهداف التنمية المستدامة. وبما أن الخطط الاستراتيجية القطرية ستشمل كل الحصائل المزمعة التي سيدعمها البرنامج في البلد المعني، فإن هيكل الميزانية المقابل سيوفر صلات واضحة بدءاً من الاستراتيجية المؤسسية إلى تمويل الحصائل الاستراتيجية للبرنامج، وسيتمكّن البرنامج من تخطيط حافظته الكاملة من الأنشطة كل عام. وستؤدي ميزانية الحافظة القطرية إلى الابتعاد عن الاعتماد الحالي على المدخلات ومكونات التكلفة للمشروعات الفردية. ومن المنتظر أن ينهض ذلك بقدرة البرنامج على الاستجابة بكفاءة؛ وعلى تحديد أولويات الاحتياجات التشغيلية؛ والمساهمة بشكل أفضل في تحسين الإدارة، والإبلاغ، والتحليل في المجال المالي بغية توفير بيانات أفضل عن كفاءة التكاليف؛ وتيسير تعبئة الموارد.

82- وسيعرض الإطار المالي المعدل ومفهوم ميزانية الحافظة القطرية في وثيقة سياسات منفصلة ستُرفع إلى المجلس للموافقة عليها.

⁽⁵⁹⁾ على نحو ما تقتضيه الصفة الكبرى النابعة من القمة العالمية للعمل الإنساني التي وافق عليها البرنامج.

الملحق الأول

غايات ومؤشرات (1) هدفى التنمية المستدامة 2 و17 ذات الصلة

- 1- إن غايات هدفى التنمية المستدامة 2 و17 ذات الصلة بالنتائج الاستراتيجية هي:
- 2- الغاية 2-1: القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030.
- 3- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 2-1: (2)
 - ← معدل انتشار نقص التغذية؛
 - ← مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.
- 4- الغاية 2-2: وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمرضع وكبار السن بحلول عام 2025.
- 5- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 2-2:
 - ← معدل انتشار توقّف النمو [التقرم] (الطول بالنسبة للعمر >-2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمي) بين الأطفال دون سن الخامسة؛
 - ← مدى انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول <+2 أو >-2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنّفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن).
- 6- الغاية 2-3: مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بما في ذلك من خلال ضمان الأمن والمساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030.
- 7- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 2-3:
 - ← حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعية/الحرثية؛
 - ← متوسط إيرادات صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس ومكانتهم كأفراد من الشعوب الأصلية.

(1) اتفقت الدول الأعضاء على هذه المؤشرات أثناء الدورة 47 للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة. يرجى الرجوع إلى الملحق الرابع من القرار (E/CN.3/2016/2/Rev.1) للاطلاع على القائمة النهائية للمؤشرات المقترحة لأهداف التنمية المستدامة.

<http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/2016-2-IAEG-SDGs-Rev1-A.pdf>

(2) بالنسبة لغاية التنمية المستدامة 2-1، فإن البرنامج يعتبر أيضاً درجة الاستهلاك الغذائي مؤشراً هاماً و"درجة الاستهلاك الغذائي" هي درجة يقيسها البرنامج وتُحسب باستخدام وتيرة الاستهلاك من المجموعات الغذائية المختلفة التي تستهلكها الأسرة خلال الأيام السبعة السابقة للمسح. وهذا المؤشر في مؤشر "الحصول على الأغذية"، ويستند إلى كل من التنوع الغذائي، وتيرة الاستهلاك من المجموعات الغذائية. ودرجة الاستهلاك الغذائي تمثل مؤشراً فرعياً وطنياً ذا صلة من الناحية التشغيلية، ولذا يدرج في إطار مؤشرات أهداف التنمية المستدامة كمؤشر عالمي لهذا السبب. ومع ذلك، فإن درجة الاستهلاك الغذائي مؤشر مؤسسي مثبت لدى البرنامج ويجمع في أكثر من 50 بلداً وله تاريخ تشغيلي يزيد عن 10 سنوات، ومكّن البرنامج من تقييم ورصد الحصول على الأغذية واستهلاكها في البلدان النامية. وقد استخدمت العديد من المؤسسات بما فيها البنك الدولي درجة الاستهلاك الغذائي كمؤشر تشغيلي خلال السنوات القليلة الماضية. وفي حين أن تعريف درجة الاستهلاك الغذائي هو أنه مؤشر مركب، فإن بيانات وتيرة الأغذية التي يتم جمعها لحسابها توفر مستودعاً غنياً بالبيانات التي يمكن استخدامها بمجموعة متنوعة من الطرق. وعلى سبيل المثال، يمكن تحليل مدى كفاية المغذيات من بيانات التوتيرة الخام، ويمكن تكييف الدرجات غير المرجحة أو المرجحة ترجيحاً مختلفاً لتعكس الاختلاف الغذائي حسب الثقافة والمنطقة الجغرافية، أو لمراعاة العوامل الموسمية، أو لإعطاء الأولوية للعادات الغذائية التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة. وسوف يواصل البرنامج دعم البلدان في استخدام درجة الاستهلاك الغذائي لرصد الأمن الغذائي والتغذية، وخاصة فيما يتعلق بالغاية 2-1 من أهداف التنمية المستدامة، حسب الاقتضاء، وسيظل من المؤشرات التشغيلية الأساسية في إطار النتائج المؤسسية.

- 8- الغاية 2-4: ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسّن تدريجياً نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.
- 9- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 2-4:
- ↪ نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة.
- 10- الغاية 17-3: حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.
- 11- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 17-3:
- ↪ الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالي الميزانية المحلية.
- ↪ حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي.
- 12- الغاية 17-9: تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- 13- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 17-9:
- ↪ القيمة الدلارية للمساعدة المالية والتقنية، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، المرصودة للبلدان النامية.
- 14- الغاية 17-14: تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- 15- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 17-14:
- ↪ عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة.
- 16- الغاية 17-16: تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.
- 17- مؤشرات غاية التنمية المستدامة 17-16:
- ↪ عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في رصد فعالية أطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الملحق الثاني

القيم الأساسية للبرنامج ومبادئه ومعاييرها

يمثل القضاء على الجوع هدفاً طموحاً يؤدي إلى عالم يجد فيه كل رجل وامرأة وطفل ما يكفي من الطعام، بل هو أحد الأهداف العالمية العالمية التي دعا زعماء العالم إلى تحقيقها بحلول عام 2030. ويعني القضاء على الجوع إنهاء الجوع المزمن، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي، وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، وهو ما تتطلبه الإنسانية لتمكين الناس من تحسيد كامل إمكاناتهم. وكلما اقتربنا من هدف القضاء على الجوع، كلما زادت المنافع التي يجنيها كل شخص. وللمساعدة على وتعتمد قدرة البرنامج على تحقيق القضاء على الجوع في غضون 15 عاماً فإننا نهدفه والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على التزامه المطلق بالعمل وفقاً لأفضل درجة من الأخلاقيات ومعايير السلوك. وهذا يعني الالتزام بقيم البرنامج الأساسية ومبادئه ومعاييرها في البرنامج بحلجة إلى ضمان لرفع جميع أعمالنا عن طريق تقديم مساعدة إنسانية وإنمائية وفقاً لأرفع مستويات السلوك المؤسسي نحو من نخدمهم من الناس والمجتمعات المحلية والحكومات، ونحو شركائنا، ونحو مجتمعاتنا، والعالم الذي نعيش فيه.

مبادئ البرنامج

مُثل ميثاق الأمم المتحدة، والبرنامج، والمبادئ الإنسانية

1- يلتزم البرنامج بالعمل للوصول إلى عالم خالٍ من الجوع مع التقيد بمُثل ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ويعمل البرنامج لتحقيق الوضع الأمثل للسلام، واحترام الحقوق الأساسية، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتعاون الدولي، ويسترشد دائماً بمبادئ حقوق الإنسان الأساسية، والعدالة الاجتماعية، وكرامة الإنسان وقدره واحترام حقوق المساواة بين الرجل والمرأة والأولاد والبنات. كما يلتزم البرنامج بالمبادئ الإنسانية الأساسية⁽¹⁾ الواردة في الجدول التالي. ويتوقع البرنامج إجراء كافة عملياته بالتوافق مع معايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية (2013)⁽²⁾ ومدونة سلوك البرنامج⁽³⁾ الواردة أيضاً أدناه.

المبادئ الإنسانية الأساسية	
الإنسانية	سوف يسعى البرنامج لمنع المعاناة الإنسانية والتخفيف من وطأتها أينما وُجدت وسوف يستجيب بتقديم المساعدة الغذائية حسب الاقتضاء. وسوف يقدم المساعدة بطرق تحترم الحياة والصحة والكرامة.
الحياد	سوف يتقاضي البرنامج الوقوف إلى جانب أي من أطراف النزاع ولن يقم نفسه في أي جدال ذي طابع سياسي أو عنصري أو ديني أو عقائدي. ولن تقدم المساعدة الغذائية للمحاربين النشطين.
عدم التحيز	الاحتياجات وحدها هي التي ستوجه مساعدات البرنامج، ولن يمارس أي تمييز على أساس الأصل العرقي أو القومية أو الرأي السياسي أو الجنس أو العنصر أو الدين. وسوف تُوجّه المساعدة في بلد ما إلى أولئك الذين يتعرضون لأبزر خطر بعد إجراء تقييم سليم يراعي الاحتياجات المختلفة ومدى تعرض النساء والرجال والأطفال.
الاستقلال	سيقدم البرنامج المساعدة بطريقة تشغيلية مستقلة عن أي أهداف سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها قد تكون لدى أي طرف فيما يتعلق بالمناطق التي تُقدم فيها مثل هذه المساعدة.

(1) وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار رقم 182/46، المعتمد عام 1991، على المبادئ الإنسانية المتمثلة بالإنسانية، وعدم التحيز، والحياد. وأضيف المبدأ الرابع وهو الاستقلال عام 2004 بموجب القرار رقم 114/58.

معايير السلوك

2- يتوقع البرنامج إجراء كافة عملياته بالتوافق مع معايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية (2013)⁽⁴⁾ ومدونة سلوك البرنامج،⁽⁵⁾ الواردة أيضاً أدناه.

مبادئ مدونة قواعد السلوك في البرنامج
العمل على تحقيق مثل السلام، واحترام الحقوق الأساسية، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتعاون الدولي.
تنفيذ الواجبات، في المجالين العام والخاص، بكفاءة، ونزاهة، وحياد، واستقلال وبحسن التقدير.
الالتزام بلوائح وقواعد البرنامج و/أو شروط العقود والإبلاغ عن أي انتهاك لهذه اللوائح والقواعد أو شروط العقد والتمتع بالحق في الحماية من الانتقام.
الإقرار بأن الامتيازات والحصانات، إن وُجدت، لا تُمنح إلا لخدمة مصالح البرنامج وهي ليست إعفاءً من الالتزام بالقوانين المحلية أو احترام الالتزامات القانونية أو المالية الخاصة.
المساهمة في بناء مكان عمل متجانس يستند إلى الاحترام والفهم المتبادلين، واحترام التنوع، وخالي من التحرش، و/أو التحرش الجنسي، و/أو العنف الجنسي و/أو إساءة استغلال السلطة.
احترام حقوق البشر الذين يخدمهم البرنامج وكرامتهم وسلامتهم، مع مراعاة احتياجاتهم وشواغلهم المعرب عنها، والتصرف بحياد وعدل دون ارتكاب الأفعال الاستغلال والإيذاء الجنسيين.
العمل على أساس الأمانة، والصدق، والحياد وعدم الفساد، والإبلاغ عن ممارسات التدليس، أو الفساد، أو التواطؤ أو الإكراه أو الإعاقة أو الممارسات المدبرة.
أداء الواجبات الرسمية وتسيير الشؤون بطريقة تتجنب تضارب المصالح الفعلية، والظاهرة والمحتملة أو تتعكس بشكل غير موات على البرنامج.
رفض أي تقدير، أو وسام، أو جميل، أو هدية أو مكافأة شخصية من الحكومة أو مصادر خاصة أو عامة أخرى خارج البرنامج، إلا في الحالات التي تسمح فيها السياسة العامة بشكل استثنائي.
الكشف عن أي تضارب في المصالح والتعاون لتسويته مع وضع مصالح البرنامج فقط في الاعتبار.
الامتناع عن استخدام أي معلومات سرية لأغراض غير مصرح بها و/أو الكشف عن أي معلومات سرية للأشخاص غير مصرح لهم.
استخدام الأصول، والممتلكات، والمعلومات وغيرها من موارد البرنامج بعناية، وكفاءة، وفعالية ونزاهة وللأغراض المصرح بها فقط، وصون موارد البرنامج.
الالتزام بالمبادئ والقيم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة: حقوق الإنسان الأساسية، والعدالة الاجتماعية، وكرامة الإنسان وقدره واحترام الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة والأمم الكبيرة والصغيرة.
المساهمة في تنفيذ مهمة البرنامج لتعزيز الأمن الغذائي والقضاء على الجوع.

محورية الحماية واعتبارات حقوق الإنسان

2-3- إن البرنامج ملتزم بقيم، وغايات، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويعتبر تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي هدفاً أساسياً للأمم المتحدة. ومن خلال ولايته المتمثلة في مكافحة الجوع فإن البرنامج ملتزم بضمان عدم مفاقمته أو خلقه للمخاطر للناس عبر حضوره أو مساعدته، بل إنه يلتزم عوضاً عن ذلك الأسبل

(4) لجنة الخدمة المدنية الدولية 2013. معايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية.

(5) تعميم المدير التنفيذي OED2014/016. مدونة قواعد السلوك في البرنامج.

اللازمة لتعزيز سلامة الناس، وكرامتهم، وعزتهم. وبقيامه بذلك فإن البرنامج يقر بالصلوات التي تربط المخاطر التي تهدد حقوق الإنسان الأساسية بالجوع، كما يقر بقدرة المساعدة الغذائية على مساندة سلامة الناس وصون كرامتهم.

المساءلة تجاه السكان المتضررين

4-3- يخضع البرنامج للمساءلة تجاه السكان المتضررين، وذلك بالنسبة لتحقيق النتائج في التصدي للجوع وللطريقة التي تُنفذ بها البرامج على حد سواء. ويدعو هذا المتطلب إلى الانخراط المنتظم والهادف للناس، بما في ذلك الشرائح الأشد تهميشاً، في كل مراحل دورة المشروعات، لضمان إسماع صوت الناس عند اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم. ويساعد ارتكاز البرامج على المعلومات المترددة من المجتمعات المحلية المتضررة على ضمان التحديد والفهم الصحيحين للاحتياجات وتعديل البرامج حسب الاقتضاء، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى برامج أشد فعالية.

وحدة الغاية، والنزاهة، والتفاني

5-4- من المفروض أن تكفل وحدة الهدف والهوية المؤسسية المتينة قيام كل فرد في البرنامج بالعمل وفقاً للسياسات والاستراتيجيات الأساسية التي تشكل الرابط الجامع له كمنظمة وتكمن بتكمن نقطة القوة الرئيسية الكبرى للبرنامج في نساته ورجاله المتفانين الذين يعملون في مختلف أرجاء العالم ويكفلون الحصول على الغذاء المغذي ويروجون ويروجون الحلول المستدامة، وذلك في ظل ظروف صعبة في غالب الأحيان حيث تتعاظم التهديدات والمخاطر الأمنية المحدقة بالسلامة الشخصية. ويستقي العاملون المتفانون في البرنامج من معين لا نظير له من الخبرات في توفير الأغذية المغذية، واللوجستيات، والهندسة، والاتصالات، والأمن الغذائي، وتقدير الاحتياجات، والتأهيل بعد حالات الطوارئ، وتنمية القدرات الأطول أجلاً، وينفذون العمليات بنزاهة وباحترام للكثيرين من الشعوب، والمنظمات، والبيئات الذين يحتك بها البرنامج.

العمل في البرنامج والأمم المتحدة

6- يتوقع من البرنامج وموظفيه الالتزام بالقيم الأساسية للبرنامج والأمم المتحدة – الولاء في جميع الأوقات للبرنامج والأمم المتحدة بروية مشتركة للبرنامج ومنظمة الأمم المتحدة، ووضع مصلحة البرنامج ومهمته فوق المصالح الشخصية مع احترام الآخرين، بغض النظر عن الاختلافات في الآراء والممارسات الثقافية. ويلتزم البرنامج باحترام جميع الأشخاص على قدم المساواة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعانون من الإعاقة، والعجزة، وكبار السن، وكذلك تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين.

العمل مع الآخرين/الالتزام بمبادئ الشراكة

5-7- إن تحقيق هدف القضاء على الجوع يتطلب من البرنامج أن يعمل كجزء من منظومة يساعد فيها بنشاط على صياغة الطريقة التي يتفاعل فيها الشركاء ويرتبطون ببعضهم بالبرنامج وبعضهم بالانخراط في شراكات تشغيلية ومعرفية مع منظمات توفر مهارات وموارد تكميلية تكفل النهوض إلى أعلى درجة بالقيمة المقدمة إلى من يخدمهم نخدمهم من الناس. وسيقتضي ويقتضي ذلك انخراطاً طويلاً للأجل مع جهات فاعلة رئيسية، بما في ذلك الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والشركات الخاصة، والمؤسسات الدولية، وهيئات البحوث، من أجل تطوير شراكات متينة وخطوات ملموسة للمضي قدماً بالاستناد إلى الطلبات المحددة السياق ونقاط قوة البرنامج وخبرته. ويلتزم البرنامج بالعمل مع الشركاء الذين يشاطرونه قيمه ويعملون على أساس معايير مماثلة. وهذا يعني أنه عند العمل مع البرنامج، على الشركاء احترام القيم الأساسية للبرنامج ومبادئه ومعاييرها وعلى الموظفين العمل وفقاً لذلك، مع احترام كرامة من نخدمهم في المجتمعات المحلية التي نخدمها.

6-8- ويعد البرنامج أحد الموقعين على مبادئ الشراكة لعام 2007 المحددة في المنتدى الإنساني العالمي للأمم المتحدة،⁽⁶⁾ والذي تتمثل متطلباته الخمسة بما يلي:

⁽⁶⁾ انظر: www.globalhumanitarianplatform.org

- المساواة؛
- الشفافية؛
- النهج الموجه نحو تحقيق النتائج؛
- المسؤولية؛
- التكامل.

9-7- وسيواصل ويواصل البرنامج الالتزام بمبادئ المنتدى الإنساني العالمي، بيد أنه يحبذ مصطلح "الإنصاف" بدلاً من "المساواة" لأن جميع الشركاء يساهمون بشيء ما في العلاقة التعاونية، ويجب احترامهم بصرف النظر عن حجمهم أو مكانتهم. فضلاً عن ذلك يلتزم البرنامج بمبادئ استراتيجية وتحوطية،⁽⁷⁾ وذلك لضمان أن تكون علاقاته مرتبطة بتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وفعالة من حيث التكاليف، ولا تشكل خطراً أو أذىً بلا داع لسمعته، أو مكانته، أو كفاءته التشغيلية.

العمل مع البائعين/الموردين

10- يلتزم البرنامج بضمان أن تنعكس أعلى مستويات الأخلاق والسلوك في جميع أنشطته، وتبعاً لذلك، يُتوقع أن يلتزم البائعون/الموردون بمدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة، التي تغطي المعايير المتعلقة بالعمل، وحقوق الإنسان، والبيئة، والسلوك الأخلاقي.

الاستدامة الاجتماعية

11- يلتزم البرنامج بمراعاة مبادئ الاستدامة الاجتماعية كجزء من عملياته الخاصة بالبرمجة والتنفيذ والعمليات ضمن سياق التنمية المستدامة العادلة اجتماعياً والمسؤولة بيئياً. ويشمل ذلك مراعاة آثار عمليات البرنامج على البيئة والمناخ بغية وضع ضمانات تهدف إلى تعزيز الفوائد البيئية للأنشطة، وتجنب الأضرار البيئية التي لا يمكن عكسها، وتوقع الآثار السلبية على من نخدمهم وفي المجتمعات المحلية التي نخدمها، وضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وإدارتها المستدامة.

النهج عملياً المنحى المؤثر في الميدان

8-12- تشكل الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية، وستظل، وجهة التركيز الرئيسية لموظفي أفراد وشركاء البرنامج المتفانين حول العالم. وتعتبر سرعة الحركة في توسيع أو تضيق نطاق العمليات لتلبية الاحتياجات المتغيرة عنصراً حاسماً في ذلك. وبالمثل، وحينما تتدلع حالات الطوارئ، فإن على البرنامج أن يكون مستعداً للتنفيذ بكفاءة بأسرع ما يمكن في المناطق المنكوبة في مختلف أنحاء العالم.

9-13- وتعد ثقافة التنفيذ السريع للبرنامج، وحضوره الميداني العميق في 80 بلداً، ونطاق عملياته جميعاً من الأصول التي ينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها عبر التركيز المتواصل على الأثر على المستوى القطري من خلال برامج حسنة الاستهداف ورفيعة الجودة وصالحة للتطبيق في طائفة متنوعة من السياقات، وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية.

المساءلة والشفافية

10-14- يلتزم البرنامج بالشفافية والمساءلة في إدارة موارده بغية ضمان التحقيق الفعال لأهدافه الاستراتيجية. ويؤمن البرنامج بثقافة التعلم التي تتيح القيام بالتدخلات المستندة إلى البيانات لتسليم النتائج بطريقة متسمة بالفعالية من حيث التكلفة. ودعماً للعمليات العالمية بأشد الطرق فعالية فإن البرنامج يدير بنية تحتية إدارية خفيفة وكفؤة تنسم بقسط عالٍ من الشفافية والمساءلة. والبرنامج ملتزم بمبادئ وممارسات عمليات التقييم المستقلة، والموثوقة، والمفيدة؛ ويتمتع مكتب التقييم فيه بالاستقلال عن وظائف الإدارة الأخرى. وتحدد سياسة التقييم في البرنامج 2016-2021⁽⁸⁾ الاتجاه الاستراتيجي والمعايير وأعراف التغطية لتضمن التقييم في كل أرجاء البرنامج، بما يكفل تعزيز أنشطة السياسة والبرمجة المستندة إلى البيانات. ويلتزم البرنامج

(7) انظر أيضاً "استراتيجية الشراكة المؤسسية للبرنامج (2014-2017)"، الفقرات 21-26.

(8) WFP/EB.2/2015/4-A/Rev.1

التزاماً قوياً بالإدارة المالية السليمة، والرقابة الداخلية، والمحاسبة، وكان أول منظمة في الأمم المتحدة تنفذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقدم بياناً سنوياً عن ضمان فعالية الرقابة الداخلية، ولديه طائفة واسعة من أجهزة الرقابة التي تكفل خضوع كافة جوانب عملياته في المقر وعملياته الميدانية للمراجعة المستقلة والتقييم بصورة منتظمة. وكما تُبرز وثيقة "سياسة مكافحة التدليس والفساد"⁽⁹⁾ فإن البرنامج لا، فضلاً عن التقييمات. ولا ولن يتسامح البرنامج أبداً مع أي ممارسات للتدليس و/أو الفساد و/أو التواطؤ في عملياته.⁽¹⁰⁾ ويدرك البرنامج التأثيرات السلبية التي يمكن أن تلحقها هذه الممارسات بأنشطته وعملياته، وهو ملتزم بمنعها وبتخاذ إجراءات صارمة حينما يمكن أن تحدث.

⁽⁹⁾ WFP/EB.A/2015/5 E/1.

⁽¹⁰⁾ WFP/EB.A/2015/5-E/1.

الملحق الثالث

تقييم المخاطر المتعلقة بالخطة الاستراتيجية (2017-2021)

فئة المخاطر	المخاطر	السبب	الأثر	جدية المخاطر	تدابير التخفيف
مؤسسية	العجز عن الوفاء بالالتزامات الإنسانية	تتطلب ولاية البرنامج أن يضطلع بدور قيادي في حالات الطوارئ.	قد تتأثر قدرة البرنامج على الاستجابة بفعل الطلبات المتنافسة والافتقار إلى الموارد. وربما تعاني سمعة البرنامج كمنظمة مستجيبة لحالات الطوارئ.	متوسطة	استكمال آليات الاستجابة المؤسسية لحالات الطوارئ، من قبيل بناء قدرات الموظفين، وقوائم موظفي الاستجابة في حالات الطوارئ، ووضع القوائم، وآليات التمويل بالسلف.
مؤسسية	تحديات أمام التكيف بهدف دعم البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خطة عام 2030	تتطلب المسؤوليات النابعة من خطة عام 2030 أن يدعم البرنامج الحكومات في حالات الطوارئ من خلال تقديم المساعدة الإنسانية، وكذلك في حالات الانتعاش أو حالات الفقر الهيكلي، بما في ذلك من خلال الدعم المخصص لتعزيز القدرات في هذا المضمار.	قد يفتقر البرنامج إلى الموارد ووجهة التركيز للتمكن من العمل كشريك فعال في توفير الدعم لتعزيز القدرات.	متوسطة	إدماج وإنجاز إطار أثر البرنامج. تحديث وتنقيح برنامج البرنامج. تحديث وتنقيح التوجيه المتعلق بالمساعدة التقنية وتعزيز قدرات البلدان. تدريب موظفي البرامج. تعزيز الشراكات.
مؤسسية	عدم كفاية البيانات للبرهنة على الأثر، وعدم كفاية النظم والقدرات لقياس وتحليل النتائج على مستوى الحصائل	يفتقر البرنامج إلى الآليات والاستثمارات اللازمة لاستخلاص البيانات على مستوى الحصائل، كما يواجه متطلبات مساءلة متزايدة.	نظم الرصد المؤسسي لدى البرنامج لا تيسر قيامه بالتقدير على مستوى الحصائل، وتحد من قدرة البرنامج على الإدارة من أجل النتائج استناداً إلى تحليل ما ينجح وما لا ينجح. ونتيجة لذلك، قد لا يكون البرنامج قادراً على البرهنة على مدى تحقيقه لأهداف خطة عام 2030 الخاصة به - وقد لا يكون من الجلي أن البرنامج يحقق النتائج على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف.	متوسطة	إرساء نماذج تمويل مستدام لعمليات التقدير، والرصد والتقييم. إدراج الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بعمليات التقدير، والرصد، والتقييم ضمن إدارة أداء الموظفين. إرساء نظم لاستخلاص النتائج والإبلاغ عنها على مستوى الحصائل.

فئة المخاطر	المخاطر	السبب	الأثر	جدية المخاطر	تدابير التخفيف
برامجية	افتقار الشركاء المتعاونين إلى القدرات	ثمة تركيز متزايد على الشراكة وأوجه التكامل، في حين أن مستوى إتاحة وقدرة الشركاء المتعاونين، بما في ذلك النظراء الحكوميون، محدود. وتتطلب خطة عام 2030 شركاء بمجموعات مهارات مختلفة تتناسب مع البيئة المتغيرة.	قد لا يكون البرنامج قادراً على تحقيق النتائج الاستراتيجية المدرجة في الخطة الاستراتيجية (2017-2021).	متوسطة	التنفيذ والاستعراض المتواصل لشراكات البرنامج مع مراعاة المتطلبات والفجوات الجديدة.
برامجية	الافتقار إلى مجموعات مهارات الموظفين اللازمة لمبادرات خطة عام 2030.	تتطلب التزامات خطة عام 2030 مهارات الموظفين في مجالات مثل عمليات الإغاثة الإنسانية، والحد من مخاطر المناخ والكوارث، والحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، والتغذية، والشراكات، وتقوية القدرات مع الشركاء الوطنيين.	قد يؤدي الافتقار إلى مهارات الموظفين إلى عدم التناظر بين مواصفات الموظفين اللازمة من جهة والمتاحة من جهة أخرى. وربما تكون هياكل الإدارة والرقابة في البرنامج عاجزة عن مواكبة الالتزامات مما يؤدي إلى رداءة النتائج والاستخدام غير الكافي للموارد.	عالية	التحديد الواضح لمجموعات المهارات المطلوبة على المستوى المؤسسي، وربط ذلك بأدوات بناء القدرات. رحلة التعلم في مجال البرامج وتطوير الفرص المتاحة للموظفين الوطنيين. ربط إطار تنفيذ المسار الوظيفي بالالتزامات خطة عام 2030.
سياقية	بيئة تمويلية صعبة	تتزايد الاحتياجات وتشتد المنافسة على الموارد، مع وجود استثمارات يتعين فيها مواءمة مجموعات مهارات الموظفين مع التزامات خطة عام 2030.	قد يعجز البرنامج عن أن يكون الشريك المفضل في دعم البلدان لتحقيق خطة عام 2030.	عالية	تنفيذ إطار أثر البرنامج المتعلق بالإطار المالي. البرهنة لأصحاب المصلحة على آثار أنشطة البرنامج. إعادة توجيه علاقات الجهات المانحة للبرنامج ونهج تعبئة الأموال نحو متطلبات خطة عام 2030.